الحرب الأوكرانية في الحسابات الإستراتيجية للدول الكبرى وآثارها في السياسة الدولية

أ.م.د. مروان عوني كامل
جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

The Ukrainian War in the Strategic Calculations of Major Powers and its Effects on International Politics

Dr. Marwan Awni Kamil
Tikrit University - College of Political Science

المستخلص: يتطرق هذا البحث إلى الحرب الأوكرانية، من منظور الحسابات الإستراتيجية لثلاث دول كبرى هي، الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الإتحادية، والصين، وهو لأجل ذلك، يحاول إجراء مقارنات، ويستعرض ثوابت ومتغيرات، تتعلق بسياسات هذه الدول في الحرب ومواقفها من بعضها، ومن دول أخرى، وصولا إلى الآثار البعيدة الأمد التي سوف تتركها الحرب في السياسة الدولية.

الكلمات المفتاحية: الحرب الأوكرانية ، الدول الكبرى ، السياسة الدولية.

Abstract: This research deals with the Ukrainian war, from the perspective of the strategic calculations of three major states: the United States of America, the Russian Federation, and China. For this purpose, it attempts to make comparisons and reviews constants and variables related to the policies of these countries in the war and their positions towards each other and from other countries , all the way to the long-term effects that the war will have on international politics

Keywords: The Ukrainian war, Major powers, International Politics.

المقدمة

يتناول هذا البحث قضية الحرب في أوكرانيا، من حيث طبيعتها والتطورات التي يحتمل أن تشهدها في المستقبل، وهو لهذا الغرض يحاول دراستها من منظور الحسابات الإستراتيجية للدول الكبرى المعنية بالحرب، التي تعد دون غيرها قادرة على تقرير مسارها والتأثير في النتائج التي يمكن أن تنتهي إليها، أي من منظور كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الإتحادية والصين، كما ويقدم تصورا مقارنا للمقاربات والسياسات التي تتبناها هذه الدول والتي أدت إلى تبلور مواقفها فيها، وبعد تسليط الضوء، بشكل ضمني، على أوجه التشابه والإختلاف بين حسابات هذه الدول، يتجه البحث نحو إستشراف آثار الحرب المستقبلية في السياسة الدولية، بالتركيز على ثلاث مجالات أساسية هي، التحالفات الدولية، ومستقبل النظام الدولي، والتنظيم المؤسسي الدولي، فالحرب الأوكرانية هي أخطر صراع جيوسياسي شهده العالم منذ الحرب العالمية الثانية، ولسوف تؤدي إلى عواقب وتداعيات بمستويات أكبر بكثير من أي صراع معاصر، ولذلك، تحتاج الدول الكبرى الثلاث السابقة، إلى تحليل إتجاهات الحرب وآثارها المحتملة، من خلال الإستجابة لها بمرونة وإتخاذ خيارات إستراتيجية تتوافق مع مصالحها طويلة الأجل. أن جوهر العلاقات الدولية لم يتغير عبر القرون، إذ لاتزال العلاقات الدولية تنافسا مستمرا للحصول على الثروة والسلطة بين لاعبين مستقلين في بيئة من الفوضى، ولما كانت الحرب ظاهرة مستوطنة في السياسة الدولية، فإن اللجوء الدوري لها من قبل الدول الكبرى، كان على الدوام خيارا واعيا وحتميا لا يمكن تجنبه، بغض النظر عن المجال أو النطاق أو الموضوع محل الصراع، وبالطبع فإن الحرب في أوكرانيا ليست إستثناء، كما أن أوكرانيا بجغرافيتها التي جعلتها محورا جيوبوليتيكيا عالميا، بفعل تضافر موقعها الحيوي مع الهشاشة الدائمة لظروفها الداخلية، أصبحت مسرحا للحرب أكثر من أن تكون موضوعا له، أو هدفا في حد ذاته للدول الكبرى المنخرطة في الحرب.

لا تعد الدول الأوروبية، فرادى أو مجتمعين، ضمن ما يمكن وصفه باللاعب أو الفاعل المستقل في الحرب الأوكرانية، فسواء تعلق الأمر بإحدى الدول الأوروبية الكبرى، كبريطانيا أو فرنسا أو

ألمانيا أو أسبانيا، أو بالإتحاد الأوروبي ككل، فليس بين أيٍ من هؤلاء ما يمكن عده الفاعل الذي يمتلك، المنظور والمصالح والأهداف الخاصة به إزاء هذه الحرب، ليمتلك بالتالي الحسابات والقرارات الإستراتيجية المستقلة فيها، وبالطبع فإن ما يدعم هذا الطرح هو أن التحالف الغربي تحت سقف الناتو، كان أثناء الحرب، كما كان قبلها، ذو مركز تفسير وقرار واحد، بالقيادة الأمريكية التي تقع على الجانب الآخر من الأطلسي، وعلى هذا، فقد أستبعدنا في هذا البحث إدراج أيٍ من الدول الأوروبية الكبرى ضمن الدول التي تعاطت مع الحرب في أوكرانيا بوصفها فواعل لها منظورها الخاص وحساباتها المستقلة فيها، رغم أن الحرب تجري بالطبع على المسرح الأوروبي، وأن جميع دول أوروبا، دون إستثناء، معنية بإثارها ونتائجها بشكل مباشر.

اولاً. اهمية البحث : تكمن اهميتها فيما يلي :

١. **الاهمية العلمية** : تسعى الدراسة للكشف عن طبيعة الحسابات الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية والصين ورؤيتها للحرب الروسية الاوكرانية، فضلاً عن بيان التأثيرات الناجمة عن هذه الحرب على التحالفات الدولية.

٢. **الاهمية العملية** : لا تكتفي هذه الدراسة بتناول المضامين المتعلقة بطبيعة الحسابات الاستراتيجية للدول الكبرى ، بل تحاول الكشف عن طبيعة الانعكاسات الناجمة عن الحرب الروسية الاوكرانية على السياسة الدولية.

ثانياً. إشكالية البحث: تتركز إشكالية هذا البحث في السؤال المركزي التالي الذي تطرحهه: ما هو منظور القوى الكبرى، وما هي ثوابتها الجيوبوليتيكية إزاء الحرب في أوكرانيا، التي على ضوئها رسمت حساباتها الإستراتيجية فيها، بهدف التأثير على نتائجها المستقبلية في السياسة الدولية؟ ، وقد تفرعت عن هذا السؤال عدد من الأسئلة:

١. ما هو مضمون الحسابات الإستراتيجية الأمريكية تجاه الحرب في أوكرانيا؟ .

٢. ما هو مضمون الحسابات الإستراتيجية الروسية تجاه الحرب في أوكرانيا؟ .

٣. ما هو مضمون الحسابات الإستراتيجية الصينية تجاه الحرب في أوكرانيا؟ .

٤. ماهي آثار الحرب الأوكرانية في مجال التحالفات الدولية؟.

٥. ما هي آثار الحرب على مستقبل النظام الدولي؟.

٦. ما هي آثار الحرب على مستقبل التنظيم المؤسسي الدولي؟.

ثالثاً. فرضية البحث: يقوم هذا البحث على فرضية مفادها، أن الحرب الأوكرانية، بوصفها أخطر صراع جيوسياسي على مدى ثمانية عقود، تعد بمثابة الحدث المحرك مع أجتياز السياسة الدولية في السنوات الماضية تحولات عميقة نحو نشوء نموذج دولي واقعي في العلاقات بين الدول الكبرى، تعود فيه مظاهر توازن القوى، والتنافس الأمني، وتعاملات المحصلة الصفرية، والهيمنة الإقليمية، لتصبح سمات أساسية في العلاقات بين هذه الدول، التي تظل كل منها لاعبا جيوستراتيجيا عالميا، لديه حساباته الإستراتيجية الخاصة في هذه الحرب، فضلا عن القدرة والإرادة على تقرير مساراتها ونتائجها، وما سوف تتركه من آثار في السياسة الدولية.

رابعاً. مناهج البحث: لقد كان الأساس المنهجي لهذا البحث مرتكزا على المنهج الواقعي الذي لا يمكن الإستغناء عنه في موضوع كهذا، بالإضافة إلى المنهج التحليلي بهدف تحليل طبيعة الحرب في أوكرانيا، وتحليل مضامين الحسابات الإستراتيجية للدول الكبرى الثلاث تجاهها، كما تمت الإستعانة أيضا بمنهج الإستشراف المستقبلي في محاولة لإستنباط الآثار المستقبلية للحرب في السياسة الدولية.

خامساً. هيكلية البحث: لقد تم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين فضلا عن مقدمة وخاتمة، حيث تضمن المبحث الأول الذي جاء تحت عنوان "الحرب الأوكرانية في حسابات الدول الكبرى" ثلاثة مطالب، تناول الأول موضوع "الحرب في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية"، بينما تناول الثاني موضوع "الحرب في الحسابات الاستراتيجية الروسية" ، في حين تناول الثالث موضوع "الحرب في الحسابات الاستراتيجية الصينية"، أما المبحث الثاني من هذا البحث الذي جاء بعنوان "آثار الحرب في السياسة الدولية" ، فقد تضمن بدوره ثلاثة مطالب أيضا، كان الأول فيه

مخصصا لبحث " آثار الحرب في مجال التحالفات الدولية " ، أما الثاني فقد جاء للبحث في موضوع "الحرب ومستقبل النظام الدولي" ، أما الثالث فقد كا لبحث موضوع "الحرب وضعف التنظيم المؤسسي الدولي ".

المبحث الاول: الحرب الأوكرانية في حسابات الدول الكبرى: لا شك أن لكل دولة من الدول الكبرى المعنية مباشرة بهذه الحرب حساباتها الإستراتيجية، التي تقوم في الواقع على جملة من الثوابت الجيوسياسية التي لا يمكنها التخلي عنها، فهذه الثوابت تمثل صمام أمنها القومي، كما أنها الاطار الفكري الذي ترسم بموجبه هذه الإستراتيجيات وتحدد على أساسها الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق أهدافها، وهي بالطبع بمثابة السند الذي ترتكز عليه كي تضمن مكانتها في المنظومة الدولية وتلعب أدوارها تبعا لذلك.

المطلب الاول: الحرب في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية

تقع أوكرانيا ضمن الثوابت الجيو- سياسية للولايات المتحدة الأمريكية، كما ضمن ثوابت حلف شمال الأطلسي (الناتو). ولأن الولايات المتحدة دولة بمحيطين، هما المحيط الاطلسي والمحيط الهادئ، فمن المسلم به أن تكون أوروبا، كما شرق آسيا، ضمن مناطق نفوذها المباشر التي تدخل في صميم ثوابتها الجيوسياسية عند طرفي ما أصطلح الجيوبوليتيكيون على تسميته بأوراسيا أو " جزيرة العالم "، ولذلك، تدخلت الولايات المتحدة عسكريا في أوروبا إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية لمنع أي دولة أخرى من الهيمنة على كامل أوروبا، كما تدخلت عسكريا في شرق آسيا لصد محاولة اليابان في الهيمنة على تلك المنطقة التي تقع هي الأخرى ضمن ثوابتها الجيوسياسية.[١]

لكن أوروبا، وليس شرق آسيا، هي رأس الجسر الجيوبوليتيكي الأساس للولايات المتحدة في أوراسيا، إن إعتماد الولايات المتحدة الجيوستراتيجي في أوروبا عظيم الحجم، فبخلاف روابطها

[١] إلياس طنوس حنا، الحرب الروسية على أوكرانيا في الميزان الجيوسياسي، في سيدي أحمد ولد الأمير وآخرون، التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٢-٢٠٢٣(قطر : مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٣)، ص ١٥.

باليابان، فإن التحالف الأطلسي يركز كل من الحضور السياسي والتواجد العسكري للولايات المتحدة مباشرة فوق البر الأوراسي، ومع بقاء الدول الاوروبية معتمدة الى حد كبير على الحماية العسكرية والأمنية الامريكية، فإن أي إمتداد في مجال الإتحاد الأوروبي يصبح تلقائيا إمتدادا لمجال النفوذ الأمريكي، وبخلاف ذلك، وفي غياب علاقات تحالف أطلسية قوية، فإن السيادة الأمريكية على أوراسيا يمكن أن تتقلص بسرعة، وتتلاشى معها بشدة السيطرة الأمريكية على المحيط الأطلسي، ومعها القدرة الأمريكية على دفع النفوذ في العمق الأوراسي.[١]

لقد فهم وكتب هاملتون، الذي طالما أعتبر من الآباء المؤسسين للنظرية الواقعية ونظام توازن القوى الأمريكان، ما مفاده أن تورط القوى الأوروبية مع بعضها كان يعزز أمن الولايات المتحدة، هذا إن لم يكن أمنها يعتمد على هذا التورط، أما الفريد فاغتز فقد توصل بعد دراسة دقيقة للتاريخ الدبلوماسي والعسكري الأوروبي والأمريكي، إلى أن وجود الولايات المتحدة ورفاهها كان دائما مرتبطا أرتباطا وثيقا بالوظيفة التي يؤديها نظام توازن القوى في أوروبا.[٢]

وهكذا، فما أن أندلعت الحرب في أوكرانيا، وأتخذت تداعياتها الإستراتيجية مكانها فوق سائر أولويات الأمن القومي للدول الأوروبية كافة، حتى بدا واضحا أن إحياء حلف الناتو وتعظيم أهدافه الدفاعية والردعية قد أصبحا ضرورة إستراتيجية لأمن أوروبا، وهو الأمر الذي أستفادت منه الولايات المتحدة، خصوصا بعد تزايد الأصوات المتسائلة على جانبي الأطلسي حول جدوى وأهمية الحلف خلال السنوات الماضية، كما رفع الحلف ميزانيته المدنية إلى نسبة ٢٧,٨ بالمئة، وزاد ميزانيته العسكرية إلى نسبة ٢٥,٨ بالمئة، وقد بينت الحرب بما لا يقبل الشك، أن أوروبا لا تزال بحاجة للمظلة الأمنية لواشنطن وردعها للصراعات الاوروبية – الأوروبية وقيادتها المركزية للناتو، ولذلك عظمت الولايات المتحدة إستفادتها من هذا الإدراك الذي ترسخ لدى الأوروبيين، فعملت على تمتين روابط التنسيق العسكري بينها وبين باقي أعضاء الحلف، وبينها وبين حلفائها

[١] زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩)، ص ٨١.

[٢] كينيث. ن. والتز، الإنسان والدولة والحرب، ترجمة عمر سليمان التل (ابو ظبي : هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة مشروع كلمة، ٢٠١٣)، ص ٣٨٣- ٣٨٤ .

الآخرين في شرق آسيا، كاليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا، مع كل ما يؤدي إليه ذلك من من توسيع لنفوذها وزيادة لقدراتها في مواجهة كل من روسيا والصين.[١]

وبالطبع، فقد ترجم الأمريكون ذلك على الأرض من خلال تدعيم تواجدهم العسكري في أوروبا، وخاصة في دول شرق أوروبا مثل بولندا، فرفعوا تعداد قواتهم هناك من ٨٠,٠٠٠ عسكري إلى ١٠٠,٠٠٠ ، وعلى الرغم من أن المسئولية المباشرة لوقوع الحرب تقع على عاتق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إلا ان الولايات المتحدة وجدت في الحرب فرصة كبيرة لإضعاف نظام حكمه، وعزله دوليا وتشتيت إنتباهه وتحجيم تدخلاته في بعض أقاليم العالم الهامة إستراتيجيا، فدعم الولايات المتحدة وحلفائها الاوروبيين لأوكرانيا هو إستزاف وإنهاك لقدرات روسيا، ومن ثم إضعاف لدورها الدولي وإفقادها للكثير من مقوماتها كقوة كبرى، وهو شيء ليس بجديد في تأريخ العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا، إذ حدث من قبل إبان الإحتلال السوفيتي لإفغانستان بين عامي ١٩٧٩ – ١٩٨٩، حيث أستثمرت الولايات المتحدة الفرصة آنذاك، بمساندة حلفائها، لإستنزاف السوفييت عسكريا عبر دعم جماعات المجاهدين الافغان بالاسلحة والاموال والمعلومات في حربهم ضد القوات السوفييتية. [٢]

ومنذ بدء الغزو، ولكي تضفي الولايات المتحدة على إستراتيجيتها في الحرب الكثير من المرونة في التعاطي مع الخيارات المتاحة أمامها، فقد أعلنت الإدارة الأمريكية أنها ستعمل على إستراتيجية توازن بين هدفين أساسيين: الأول، هو عدم الإنجرار نحو صراع عسكري مباشر مع روسيا، والثاني، هو رفع التكلفة العسكرية والأقتصادية والسياسية على روسيا إلى مستوى غير مسبوق، إن هي مضت قدما في خيارها العسكري ضد أوكرانيا، كما وبدا من تصريحات جميع المسئولين الأمريكيين أن هدفهم الإستراتيجي الأكبر في أوكرانيا لم يعد محصورا فقط في ضمان

[١] كريم القاضي، كيف نجحت الولايات المتحدة في تحقيق مكاسبها الاستراتيجية من حرب أوكرانيا؟، في محمد عباس ناجي وآخرون، عام على الحرب الروسية-الأوكرانية: تحولات ومسارات(القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٣)، ص ١٢.

[٢] المصدر نفسه ، ص ١١-١٢.

هزيمة روسيا، بل في إنهاكها إلى درجة لن تتمكن معها تكرار ما قامت به من غزو لأوكرانيا.[1] والواقع، في إلى جانب تلك الأهداف، كانت هناك جملة عريضة من الأهداف الأخرى القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى، التي أعلنت الإدارة الأمريكية عن بعضها، والتي ربما تضافرت فيما بينها وتكاملت قبل وقوع الحرب وبعدها، ومع اجتياز الحرب مرحلة تلو أخرى. فقبل الحرب، كانت روسيا قد تقدمت في كانون الأول من عام ٢٠٢١، إلى كل من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين بمبادرة أطلقت عليها تسمية (الضمانات الأمنية الروسية)، التي تمثل الاساس الحاكم لرؤية موسكو وموقفها من الأزمة والدافع الرئيس من تعرضها العسكري لإحتلال أجزاء من أوكرانيا، وقد شملت تلك الضمانات، عدم توسيع حلف الناتو إلى ما هو أبعد من حدوده الحالية في أوروبا الشرقية، وعدم إنضمام أوكرانيا إليه، والإمتناع عن نشر أسلحة وقوات خارج حدود الدول التي كانت بها في أيار من عام ١٩٩٧، إلا في حالات إستثنائية وبالإتفاق بين روسيا ودول الناتو، أي قبل خطوة توسع الحلف الأولى في أوروبا الشرقية، وعدم نشر صواريخ بالستية قصيرة ومتوسطة المدى في مواقع يمكن أن تصل منها إلى أراضي الجانب الآخر، وعدم إجراء مناورات أو تدريبات بحجم يزيد عن لواء عسكري واحد على تخوم حدودية متفق عليها، والإتفاق بشكل دوري على تبادل المعلومات المتعلقة بالتدريبات العسكرية، فضلا عن التأكيد أن كلا الطرفين لا يعد الآخر خصما، والإتفاق على حل جميع النزاعات بشكل سلمي والإمتناع عن إستخدام القوة، والإلتزام بعدم إثارة عوامل تعتبر تهديدا للطرف الآخر، ومد خطوط ساخنة للإتصال في الحالات الطارئة، وقد ترجمت موسكو تلك الضمانات في صيغة مسودتي إتفاقيتين، الأولى مع حلف الناتو، والثانية مع واشنطن، إذ أقترحت ابرامهما بهدف إنشاء نظام متكامل للضمانات الأمنية المتبادلة يكون كفيلا بخفض التوتر العسكري في أوروبا، ولإجل ذلك قامت روسيا بإجراء محادثات مطولة مع الولايات المتحدة ودول الحلف حتى كانون الثاني من عام ٢٠٢٢، مطالبة الغرب بتقديم ردود خطية على المبادرة، لكن لم تكن هناك أستجابة جدية

[1] الإستراتيجية الأمريكية في أوكرانيا وتداعياتها على العلاقة مع روسيا، تقدير موقف (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢) ، ص ١ – ٢.

منهم.[١] وللحقيقة فقد جاء رفض الإدارة الأمريكية لمبادرة الضمانات الأمنية الروسية بسبب أعتقادها أن موسكو، بهذه المبادرة، قد عقدت العزم على تحدي نظام ما بعد الحرب الباردة، عبر إصرارها على فرض نفوذها في أوكرانيا، وباقي دول أوروبا الشرقية، وهي بذلك تستغل إنسحاب واشنطن وإنتكاستها العسكرية في أفغانستان، والمشكلات السياسية والإقتصادية التي تواجهها، مراهنة على عدم قيام الإدارة الأمريكية بالتصدي لها في حال قرارها غزو أوكرانيا، مثلما حدث عندما قررت ضم شبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤.[٢]

بمعنى آخر، فإن الولايات المتحدة لم تكن لتستجيب للمبادرة الروسية لأنها على دراية بمخاطر وشراك ممارسة سياسة الإسترضاء مع الخصوم، لأن هذا بحد ذاته يمكن أن يكون أحد الأسباب في أن يصبح تأريخ ما قبل الحرب العالمية الثالثة، إذا حصلت، شبيها بالتاريخ الذي سبق الحرب العالمية الأولى، أو التاريخ الذي سبق الحرب العالمية الثانية.[٣]

لقد كان السياق العام للحرب الأوكرانية يشير منذ أيامه الأولى، إلى أن هذه الحرب سوف تطول، وأن الأوضاع في ساحات المعارك في شرق أوكرانيا سوف تصل في مرحلة ما إلى حالة من الجمود العسكري بين الجيشين الروسي والأوكراني، بحيث يبقى الوضع على أرض الواقع دون تغييرات دراماتيكية كبرى، فيبقى بذلك الميزان العسكري متوازنا بشكل نسبي بين الجانبين دون إستطاعة أي جانب فرض إرادته العسكرية على الآخر والإنتصار الكامل عليه، وهو ما حدث بالفعل قبل إنقضاء العام الأول للحرب، وعلى هذا، فإن الموقف الحالي في الحرب وبقائها بهذا الوضع ربما يؤدي إلى إحراز الولايات المتحدة عددا من الأهداف الإستراتيجية، ويستند هذا الإفتراض إلى أن الولايات المتحدة لا تحتاج في الواقع أن تحقق أوكرانيا إنتصارا عسكريا كاملا على روسيا كي تصل إلى تلك الأهداف، فيكفي لها أن يبقى الوضع متقاربا بين الجانبين في الميدان دون ترجيح كفة أي منهما، بمعنى أن عدم إنتصار روسيا دون هزيمتها عسكريا قد

---

[١] حسام ابراهيم ، "سياسة "الاحتواء ٢,٠ مأزق واشنطن الاستراتيجي في أزمة أوكرانيا ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ٢٧ فبراير ٢٠٢٢ ، في : https://2u.pw/aSQqDuzo (٢٠٢٤/٤/١)

[٢] احمد قنديل ، هل تواصل الولايات المتحدة وروسيا سياسة حافة الهاوية في اوكرانيا ، ٢٠٢٢/١/٣ ، في : https://2u.pw/8M8KcGwg (٢٠٢٤/٤/١)

[٣] كينيث. ن. والتز، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢٥.

يحقق للولايات المتحدة بالفعل أهدافها، وما دامت المواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة وروسيا غير واقعة، فإن الموازين في هذه الحرب الطويلة ربما تميل في النهاية لصالح الولايات المتحدة، لأنها ببساطة أكثر قدرة على إدارة الحرب في أبعادها السياسية والإقتصادية والإعلامية بسبب سعة تحالفاتها الدولية وضخامة إمكاناتها الشاملة.

وعلى الرغم من أن جزءً من حسابات واشنطن الإستراتيجية تجاه هذه الحرب سوف يبقى خاضعا للمتغيرات الدولية التي سوف تنتج عن مواقف مختلف الدول، غير أن ما هو ثابت من تلك الحسابات يبقى حاكما للنهج العام، وهو ما أفصحت عنه وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي صدرت نهاية عام ٢٠٢٢، فضلا عن عدد كبير من التقييمات والدراسات التي لحقت، والتي تضمنت عددا من المحاور والإتجاهات، وما يستتبع ذلك بالضرورة من أهداف ووسائل، ومنها ما يلي:

أولا– حماية الحكومة المركزية في كييف من السقوط: فقد أكدت معظم التقييمات الإستخبارية الأمريكية، أن واحدا من أهداف التحرك العسكري الروسي ضد أوكرانيا، يتمثل في السعي نحو السيطرة على العاصمة كييف، وإسقاط نظام الحكم فيها، وإعادة إنتاج نظام بديل وموال لموسكو، كجزء من رؤية روسيا لأوكرانيا وباقي دول المجال الحيوي المحيط بها. [١]

ثانيا – تبني الولايات المتحدة سياسة الضغوط الإقتصادية ضد روسيا: وقد جاء ذلك بعد نجاح الإدراة الأمريكية في تشكيل وقيادة جبهة كبيرة من الدول في أمريكا الشمالية وأوروبا والشرق الأقصى، والتي فرضت مجتمعة حزمة شديدة من العقوبات، شملت العلاقات الإقتصادية والتجارية والمبادلات المالية والتقنية مع روسيا، لم تفرض في السابق ضد أي دولة كبرى، وشملت فقط دول صنفت من قبل واشنطن بأنها مارقة أو خارجة عن القانون أو داعمة للإرهاب، مثل العراق سابقا، وإيران وسوريا وكوريا الشمالية، ولم تكن هذه السياسة في الواقع مجرد رد فعل محسوب العواقب لتجنب المواجهة مع قوة نووية بحجم روسيا، بل كانت أيضا توجها جديدا في الإبتعاد عن تجارب قرون سابقة في خوض الحروب بين القوى العظمى، فبدلا

[١] حسام ابراهيم ، مصدر سبق ذكره.

من الإحتلال المادي، فإن نهج الولايات المتحدة لإخضاع روسيا كان من خلال القهر المالي والإذلال الإقتصادي، وهنا تعتقد الإدارة الأمريكية أن الإقتصاد الروسي ليس بوسعه الصمود طويلا أمام ضغط العقوبات، وترى تبعا لذلك، أن الأجتياح العسكري الروسي لأوكرانيا سيخلق بالتالي حالة توازن جديدة وفقا لمعطيات الحرب، تحديدا في الملف الإقتصادي، تجعله يلجأ إلى إحتمالية تقليص أهدافه فيها، والتركيز على السيطرة على النصف الشرقي من أوكرانيا، على إعتبار أنه الهدف شبه المعلن للعملية العسكرية الروسية.[١]

ثالثا – ضمان أمن الطاقة العالمي: تعد روسيا ثاني أكبر الدول المصدرة للنفط والغاز على مستوى العالم، والمُصدر الأول إلى أسواق الطاقة في القارة الأوروبية، ولذلك فإن الدخول في علاقات تصعيد وتوتر معها لابد أن يؤثر على أسواق الطاقة بسبب أرتفاع أسعار النفط والغاز، بكل ما يحمله ذلك من إرتدادات على الأقتصاد الأمريكي وأقتصادادات الدول الأوروبية التي تعاني معظمها موجات تضخم، من ذلك، فقد كان أحد أهداف الإستراتيجية الأمريكية في إدارة الحرب الأوكرانية يتمثل في ضمان أمن الطاقة العالمي وأستمرار تدفق إمدادات النفط والغاز، وعلى هذا، قامت الولايات المتحدة بمشاورات مع جميع حلفائها، من المنتجين والمستلكين للطاقة، لضمان العمل على إيجاد سلاسل إمداد بديلة للنفط والغاز الروسيين، وقد نجحت في ذلك بنسبة كبيرة.[٢]

رابعا – مواصلة التركيز على الصين بإعتبارها الخطر الإستراتيجي الأكبر: ففي الوقت الذي ركزت فيه إستراتيجية الهيمنة العالمية الأمريكية لنحو قرن، على تحقيق توان إستراتيجي للقوى في أوروبا وشرق آسيا، منعا لظهور متحدٍ عالمي، فإن صعود الصين مثل الآن تحديا جديا لهذه الإستراتيجية، من ذلك فقد دعت بعض الآراء داخل الولايات المتحدة إلى أن الحرب الروسية على أوكرانيا يجب أن لا تغير من هذه الحقيقة، فإذا كانت روسيا الآن تلوح بإعتبارها تحديا قصير المدى، فإن الصين ستبقى التهديد الأكبر على المديين المتوسط والبعيد، إذ تواصل

[١] خالد هنية، قراءة في الرؤية الأمريكية للحرب الروسية الأوكرانية ، وقلم وميدان (اسطنبول : المعهد المصري للدراسات، ٢٠٢٢)، ص ٢.

[٢] حسام ابراهيم ، مصدر سبق ذكره.

الصين مساعيها الحثيثة لتضييق فجوة القوة مع الولايات المتحدة، وسوف تواصل نهجها في التصرف كدولة مسؤولة رغم أصرارها على مواصلة وتدعيم علاقاتها الإستراتيجية مع روسيا، لكنها وإن عملت، على عكس روسيا، على تأكيد أنها ليست دولة خارج القانون، فإنها سوف تواصل سياسات مد نفوذها العالمي من خلال وسائل القوة الناعمة، وهو النهج الذي تتبعه بالفعل.[١]

المطلب الثاني: الحرب في الحسابات الاستراتيجية الروسية: تعد أوكرانيا جزءً من التأريخ والذاكرة الروسية، فهي تعتبر مكونا أساسيا من مكونات الهوية والثقافة الروسية، أما جغرافيا، فتقع ضمن المحيط المباشر لروسيا، ومنها هاجمت جيوش هتلر الإتحاد السوفييتي إبان الحرب العالمية الثانية، ولكونها بقيت مرتبطة مصيريا بكل من روسيا القيصرية، ومن ثم بالإتحاد السوفييتي، فقد بقي الكثير من الروس ينظرون إليها بإعتبارها (روسيا الصغرى) بالنسبة إلى الوطن الأم روسيا الكبرى.[٢]

في عوامل الجيوبولتيك والجيوأقتصاد، يرتبط البلدان بشبكة معقدة من علاقات الإعتماد التي لا يمكن تصور مصالح وأمن أي منها دون وجود الآخر، فمثلا، تعتبر أوكرانيا منفذا بحريا إستراتيجيا بالنسبة لروسيا، كما تمنح روسيا القدرة على مند نفوذها السياسي والإقتصادي والعسكري عميقا في شرق أوروبا والقوقاز والبحر الأسود، كذلك تعد أوكرانيا أمتدادا طبيعيا للزراعة الروسية، ومركزا للقواعد الأساسية والبنى التحتية للكثير من الصناعات الروسية منذ العصر السوفييتي، أما في مجال أمن الطاقة، فتمثل أوكرانيا بأرضها بلد العبور الأساس للنفط والغاز الطبيعي الروسي إلى أسواق أوروبا، بإعتبارها همزة الوصل لمعظم البنى التحتية الناقلة لصناعة الطاقة الروسية، من خطوط أنابيب وطرق وسكك حديدية.[٣]

---

[١] كيف تنعكس الحرب الأوكرانية على الأمن القومي الأمريكي ، إنتر ريجونال للتحليلات الإستراتيجية، ٢٣ مارس ٢٠٢٢ ، في : https://2u.pw/4fGpoX2u (٢٠٢٤/٤/٣)

[٢] إلياس طنوس حنا، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤- ١٥.

[٣] أحمد جلال محمود عبده، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو ، مجلة السياسة والإقتصاد - جامعة بني سويف (بني سويف: العدد ١٦ ، ٢٠٢٢) ، ص ٤٢٠.

بناءً على ذلك، يصح وصف أوكرانيا بأنها بمثابة المحور الجيوبوليتيكي، لأن مجرد وجودها كدولة مستقلة يساعد على تغيير وضع روسيا الجيوستراتيجي، فبدون أوكرانيا لا يمكن لروسيا أن تعود أمبراطورية أوراسية، أن سعي روسيا للمكانة الأمبراطورية يمكن أن يتحقق بدون أوكرانيا، غير أنها في هذه الحالة سوف تكون أمبراطورية آسيوية الغالبية، ولكن، إذا كانت روسيا عازمة على أستعادة السيطرة على أوكرانيا بمواردها البشرية والمادية الكبيرة، إضافة إلى نفاذيتها إلى مياه المتوسط، فإنها سوف تعاود القدرة على التحول إلى إمبراطورية قوية تمتد على مساحات شاسعة من أوروبا وآسيا.[١] تدرك الطبقة الحاكمة في روسيا بالطبع موجبات بلادها الجيوبوليتيكية، وهي لأجل ذلك تُرجع الأزمة التي أحدثت الحرب في أوكرانيا، بإعتبارها أزمة وجود كبرى لروسيا، إلى عدد من أخطاء التأريخ التي أنتجت مع الزمن إنكشافا أمنيا لم يعد بالامكان التسامح معه، وهي نوعان، أخطاء تعود إلى الحقبة السوفييتية، حيث منح زعماؤها أوكرانيا الكثير مما لا تستحقه من هبات، لأجل الحفاظ عليها كجزء من الإتحاد السوفييتي، من بينها منحها أقاليم لم تكن تتبعها كشبه جزيرة القرم ومناطق من شرق أوكرانيا الحالية، والتي لا يزال يقطنها نحو أربعة ملايين من الروس، ويعانون منذ الإنقلاب المدعوم غربيا لعام ٢٠١٤، من مختلف السياسات القومية والعنصرية للحكومة الأوكرانية، والنوع الثاني، أخطاء حدثت بعد تفكك الإتحاد السوفييتي ذاته، وحالة الفوضى والإضطراب التي عانت منها روسيا، إذ مُنحت أوكرانيا وباقي جمهوريات الإتحاد السوفييتي الإستقلال وحرية الحركة بعيدا عن سيطرة موسكو، وهو ما مكن حلف شمال الأطلسي من التمدد في غالبية تلك الجمهوريات، وبروز نظرتها لروسيا كعدو، ورافضة النظر إليها كبلد يمكن أن يكون صديقا، كما تحولت أراضي بعضها إلى منصات لتهديد أمن روسيا ووجودها بإدارة مباشرة من قبل الولايات المتحدة، وبالنتيجة، فإن أخطاء التأريخ هذه أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على روسيا وأمنها ومصالحها، وتتمثل أكبر جوانب هذا العبء في إنكشاف أمن روسيا أمام تمدد الناتو نحو حدودها، مع تكثيف التواجد العسكري لقوات الحلف حول الجغرافيا الروسية، وهو ما يتيح لتلك القوات توجيه صواريخها الإستراتيجية نحو الأراضي الروسية في مدة وجيزة، دون تمكن الروس في المقابل من إتخاذ ما

[١] زبغنيو بريجنسكي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٥.

يلزم من إجراءات مضادة في الوقت المناسب، وهو ما بات يرى فيه الروس عبئا يجب تصحيحه عبر إيقاف تمدد الناتو، وعدم إنضمام أوكرانيا إليه تحديدا، وليس مجرد تأجيل النظر لقرار إنضمامها لبعض الوقت، فضلا عن توقيع الولايات المتحدة ودول الناتو إتفاقا للضمانات الأمنية مع روسيا، بطابع قانوني ثابت وغير قابل للتغيير مع تغير الإدارات أو الرؤساء.[١]

وبالطبع، فإن أصرار موسكو على إنتزاع أتفاق واقعي وشامل للضمانات الأمنية مع الناتو، أو اللجوء للحرب، لم يكن في الواقع سوى خيار أخير في سلسلة طويلة من المواقف لدول الحلف تجاه روسيا، والتي أنتجت بدورها ما باتت عليه الثقافة الإستراتيجية للطبقة الحاكمة الروسية بشكل عام من شعور دائم بإنعدام الثقة والأمن تجاه الغرب، وهو شعور تكرس كما هو معروف بسبب التدخلات العسكرية الغربية المتكررة في دول حليفة لموسكو، كما حدث في مشاركة الناتو ضد يوغوسلافيا السابقة عام ١٩٩٩، وأحتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣، والمساهمة في إسقاط نظام الحكم في ليبيا عام ٢٠١١، فضلا عن الدعم المباشر أو غير المباشر للثورات المولنة، كما أدت مبادرات غربية أخرى إلى تقويض ثقة الروس أيضا، على غرار إنسحاب واشنطن من إتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ عام ٢٠٢٢، فضلا عن التحديث المتواصل للقدرات العسكرية التقليدية الامريكية، وتعمد الولايات المتحدة نشر منظومات مضادة للصواريخ في دول أوروبا، ومن ثم إنسحاب الولايات المتحدة من إتفاقية الصواريخ النووية ذات المدى المتوسط، وبالتالي، فقد تكرس تصور روسي مفاده إنعدام الثقة في كل مواقف الغرب، وبناءً عليه، فإن إنضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو سوف يضيف إلى كل ما سبق، تهديد جديد ومباشر للأمن القومي الروسي لا يمكن إحتماله ، كما أنه سوف يمثل عاملا مضاعفا لعدم الإستقرار، وهو ما تسعى روسيا إلى وضع حد له من خلال فرض أمر واقع جديد يعيد تشكيل ملامح نظام الأمن على المسرح الأوروبي برمته.[٢]

---

[١] حسن أبو طالب، روسيا وتقسيم أوكرانيا: خطوة لتصحيح أخطاء التاريخ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٣ / ٢ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/hy4ADFQq (٢٠٢٤/٤/٥)

[٢] فليب جروس وستيفان ديلوري فينسان توريه، الخيارات الثلاثة للاستراتيجية الروسية في حرب أوكرانيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٩ / ٣ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/p8Jpt66o (٢٠٢٤/٤/٥)

بمعنى آخر، فإن أوكرانيا، ورغم كونها تشكل العنوان الأبرز للمواجهة الحالية بين روسيا والغرب، إلا أن أسباب التوتر المتفاقم تبقى أكثر عمقا وأبعد تأثيرا من الوضع حول أوكرانيا، وهي تتعلق قبل كل شيء بمطلب روسيا في فتح حوار شامل مع الغرب، يؤدي إلى الحصول على ضمانات أمنية، (بالتفاصيل التي ذكرناها سابقا)، وهو أمر شكل قبل وقوع الحرب، ولا يزال بعد وقوعها، مطلبا لم تتراجع عنه موسكو التي كانت قد تلقت وعودا شفهية من حلف الناتو بالتزامن مع إنهيار الإتحاد السوفييتي وإنتهاء الحرب الباردة بعدم تمدد الحلف في مناطق المصالح الحيوية لروسيا، غير أن هذه الوعود لم تتحول إلى وثائق ملزمة لإطرافها.[١]

ولذلك، فإن روسيا التي لم تكن تعوزها الأسباب ولا المبررات، كانت قد قابلت سياسات الغرب تلك طوال السنوات الماضية، عبر سلسلة من ردات الفعل التي تترجم رؤيتها الواقعية لمستقبلها الجيوبوليتيكي، فغزو شبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤، وقبلها جورجيا في عام ٢٠٠٨، وأجتياح كل من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وتدخل القوات الروسية في كازاخستان، كلها حيثيات جيوبوليتيكية لإستعادة روسيا مكانتها الدولية التي كانت عليها بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال تنفيذ مبادرة إستعادة الأملاك المسلوبة من الإتحاد السوفييتي بعد عام ١٩٩١، التي تعتقد روسيا أنها، إن نجحت في السيطرة على هذه البقع الجغرافية المجاورة لها، فإنها تستطيع تصحيح التوازن المختل مع الغرب، وتشكل أوكرانيا عقدة أساسية إذا ما تجاوزتها فإن التوازن يكون قد تحقق بالفعل، كما أن مسألة تحول روسيا إلى قوة أوراسية كبرى تكون حاصلة بدرجة كبيرة.[٢] وفي هذا الإطار، يشير معهد دراسات الحرب (ISW) إلى أن هناك دروسا مستفادة من مجمل التدخلات العسكرية الروسية الآنفة الذكر والتي كان آخرها في القرم، إذ لم تكن لدى روسيا إرادة المبادرة إلى الإستحواذ على القرم فحسب، بل إستراتيجية أوسع نطاقا للوصل إلى المياه الدافئة في المتوسط، وذلك في إطار رؤية شاملة لإستعادة مكانة روسيا الكبرى في مرحلة صعود الإتحاد السوفييتي، وهنا، فإن القراءة الموضوعية تبرز إعتبارين رئيسيين، أولهما، أن

---

[١] أزمة أوكرانيا بين روسيا والغرب: السيناريوهات المحتملة وخيارات موسكو، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، ٢٦ / ١٢ / ٢٠٢١، في: https://2u.pw/hqoVHCGv (٢٠٢٤/٤/٥)

[٢] أحمد عدنان الميالي، سياقات الحرب الروسية الاوكرانية من منظور جيوبولوتيكي، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، ٢٤ / ٣ / ٢٠٢٢، في : https://mcsr.net/news738 (٢٠٢٤/٤/٩)

أوروبا كانت على قناعة راسخة أن الحرب العالمية الثانية هي آخر الحروب العالمية التي لا يمكن أن تتكرر، لكن في المقابل، لم يفكر الناتو في أنها يجب أن لا تتكرر، وهو ما تؤكده موسكو بأن عليه التوقف عن التمدد وضم مزيد من دول الإتحاد السوفييتي السابق، وثانيهما، أن الولايات المتحدة لم تكن لديها ببساطة رفاهية القدرة، كما كانت سابقا، في أجهاض مبادرات روسيا في تلك الساحات، فقد كانت مستغرقة خلال العقدين الماضيين في حربي أفغانستان والعراق، وهو ما نبه أليه وزير الدفاع الأمريكي الأسبق شاك هاجل في عام ٢٠١٤، بالتزامن مع بداية الأزمة في أوكرانيا بقوله: "أن قوة الولايات المتحدة تتراجع".[١]

وعلى هذا يمكن إدراك أهمية الحسابات الروسية في أوكرانيا، التي تحولت إلى ساحة حرب بالوكالة، من أن تكريس نفوذ الغرب ومصالحه فيها يعني بالنسبة لموسكو إطباق وجوده في شمال البحر الأسود بأكمله، وعلى شبه جزيرة القرم، ومع وجود تركيا، الحليفة للغرب والدولة العضو في الناتو، في الساحل الجنوبي للبحر الأسود، وكل من بلغاريا ورومانيا على الساحل الغربي، وجورجيا المطلة على جزء من الساحل الشرقي، فإن نفاذية روسيا إلى البحر الأسود، ومنها إلى البحر المتوسط، سوف تنحسر بشكل دراماتيكي، وإذا كانت أهمية البحار إستراتيجيا بالنسبة إلى الدول الكبرى تتمثل في تأمين حركة أساطيلها التجارية والعسكرية وسهولة وصولها إلى مقاصدها، فإن البحر الأسود في هذه الحالة سوف يصبح شبه فاقد لتلك الأهمية بالنسبة إلى روسيا، إن تمكن الغرب من إدماج أوكرانيا بشكل كامل في شراكاته الأمنية والسياسية، وللتذكير فقط، فقد كان التواجد العسكري الروسي على البحر الأسود، وتحديدا تمركز الأسطول الحربي الروسي في قاعدة سيفاستوبول في شبه جزيرة القرم، من أهم القضايا الخلافية مع أوكرانيا على الدوام، بتحريض من الغرب، ولذلك حرصت موسكو بعد تفكك الإتحاد السوفييتي على إبقاء الأسطول هناك، من خلال عقد إتفاقيات في هذا الشأن مع الحكومات الاوكرانية المتعاقبة، وآخرها تلك التي وقعت عام ٢٠١٠ مع حكومة الرئيس الأوكراني فيكتور يانكوفيتش،

[١] أحمد عليبه، أهداف الحملة العسكرية الروسية في أوكرانيا تتسع: ماذا بعد دونتسك واوغانسك؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٤ / ٢/ ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/iVUUgS7Y (٢٠٢٤/٤/٩)

والتي قضت بتمديد تواجد الأسطول حتى عام ٢٠٤٢، ولعل هذا ما دفع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لضم القرم بعد أحداث العام ٢٠١٤ في أوكرانيا، التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس يانكوفيتش، رغم إدراكه عواقب تلك الخطوة على علاقات بلاده بالغرب.[١]

لقد دخلت الأزمة الأوكرانية منعطفا جديدا مع إعتراف الرئيس بوتين، في ٢١ شباط عام ٢٠٢٢، بإستقلال جمهوريتي دونيسك ولوجانسك في إقليم الدونباس شرق أوكرانيا بمحاذاة الحدود مع روسيا، بعدها شنت روسيا تعرضا عسكريا شاملا على أوكرانيا بعد يومين فقط من إعلان هذا الإستقلال، وقد حدث ذلك بسبب إعلان الحكومة الأوكرانية عن نيتها في المضي نحو تقديم طلب الإنضمام إلى كل من حلف الناتو والإتحاد الأوروبي، ورغم أن القوات الروسية قد واجهت صعوبات بالغة التعقيد في أوكرانيا، نتيجة إفتقادها العنصر البشري اللازم لتغطية كامل مسرح العمليات الأوكراني البالغ نحو ٦٠٠ الف كم مربع، وطول خطوط الإمداد اللوجستية، فإن موسكو لن تتراجع على الأرجح عن تحقيق أهدافها في هذه الحرب، على الرغم من التكلفة الباهضة التي لم تكن متوقعة، نتيجة الدعم المتواصل الذي تحصل عليه كييف من الغرب.[٢] أما عن الأهداف التي أعلنتها روسيا في الحرب، فأنه وفيما عدا عن عزمها على الحصول على إتفاق شامل للضمانات الأمنية مع الغرب يوقف تمدد الناتو عند حدود معلومة، ويضمن حياد أوكرانيا، فإن السيطرة الميدانية على كامل أقليم الدونباس الذي تتجاوز مساحته ضعف مساحة شبه جزيرة القرم، فضلا عن السيطرة على شبه جزيرة القرم ذاتها، وإنتزاع إعتراف كل من الغرب وأوكرانيا بذلك، تعد هذه الأمورمن أبرز أهداف الحملة العسكرية الروسية التي لا يتوقع أن تتنازل عنها روسيا، ذلك أن ضمان أمن البلاد له الأولوية القصوى فوق سائر

---

[١] أولجبك كازانوف، مصالح حيوية: الأبعاد التاريخية والاستراتيجية للأزمة الروسية – الأوكرانية، مجلة اتجاهات الأحداث(ابو ظبي : العدد ٧ ، ٢٠١٥) ، ص ٧٥.

[٢] حسابات واشنطن في أوكرانيا ومحاولات أحتواء روسيا ، وحدة الدراسات السياسية (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢) ، ص٣ .

الأهداف الأخرى، وهو هدف يمكن ترسيخه مع فرض منطقة عازلة بين روسيا وما سوف يتبقى من أوكرانيا التابعة للغرب.[١] كما يمكن إضافة الأهداف التالية أيضا: [٢]

١- تغيير نظام الحكم الموالي للغرب في كييف.

٢- القضاء على البنية العسكرية الأوكرانية.

٣- إثارة المسألة السلافية الموحدة لإعراق شعوب روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا.

بالإضافة إلى ماسبق، يمكن ترجيح محدودية فاعلية العقوبات الغربية التي فرضت على روسيا بسبب الحرب على المديين القصير والمتوسط، بالطبع فإن هذا لا يعني أن تلك العقوبات لن يكون لها تأثير سلبي على الإقتصاد الروسي، غير أن هذا التأثير لابد أن يستغرق وقتا كي يؤتي نتائجه، كما أن حسابات موسكو لابد أن وضعت تقديراتها حول إتجاهات التحرك الغربي، وبالتالي أستعدت لها ولو نسبيا لإستيعاب آثار هذه العقوبات، وأيا كان مستوى تلك الآثار، فإنها لن تثني روسيا بنظامها المركزي الصارم عن بلوغ هدفها المتمثل بإخضاع أوكرانيا، لأن حساباتها الإستراتيجية البعيدة المدى فيما يتعلق بأمنها القومي ومصالحا أكبر بكثير من حسابات الربح أو الخسارة الإقتصادية، كذلك فإن سلاح العقوبات الغربية لم ينجح في الماضي بتغيير سياسات دول بإمكانات أصغر بكثير مما لدى روسيا، كإيران أو سوريا أو كوريا الشمالية، أو العراق سابقا، فالإقتصادي الروسي يحتل المرتبة الحادي عشر على المستوى العالمي، وإذا كانت الولايات المتحدة ودول أوروبا قد ركزت الجزء الأكبر من نظام العقوبات لإستهداف قطاع الطاقة الروسي، فإن ذلك لا يمكن إدامته على المدى البعيد، يقول الخبير الإقتصادي فيكتور لاشون في هذا الشأن، أن المزيد من التدهور في العلاقات بين موسكو وواشنطن، والسعي للبحث عن بدائل للغاز والنفط الروسي، لن يلغي واقع إعتماد دول أوروبا

---

[١] أحمد عليبه، كيف تطورت خرائط الحرب الروسية – الأوكرانية؟ ، في محمد عباس ناجي وآخرون، عام على الحرب الروسية-الأوكرانية: تحولات ومسارات (القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٣)، ص ٧.

[٢] أسلام قاضي، قراءة في المبررات الروسية للهجوم على أوكرانيا، السياسة الدولية، ٢٤ / ٢/ ٢٠٢٢، في: https://2u.pw/Lcwg5u3y (٢٠٢٤/٤/١١)

موضوعيا عن إمدادات الطاقة الروسية، وبالتالي، لن يكون بمقدور أوروبا التخلي عن روسيا كمصدر مستدام وآمن للطاقة، بل حتى المساهمة بفرض عقوبات طويلة على موسكو.[١]

المطلب الثالث: الحرب في الحسابات الاستراتيجية الصينية: على الرغم من أن الصين ليست طرفا مباشرا في الحرب الروسية – الأوكرانية، غير أن هذا لا ينفي أهميتها بالنسبة للصين، سواء تعلق الأمر بطبيعة المرحلة التي يمر بها النظام الدولي، وما تمثله الحرب من دلالات مهمة بالنسبة لتطور هذا النظام، ومكانة الصين فيه، أو فيما يتعلق بمصالح الصين وعلاقاتها مع أطراف الحرب، وعلى هذا، فإن الحرب في أوكرانيا تطرح إفتراضات كثيرة حول طبيعة إدراك الصين لإبعادها، والحسابات الصينية في التعامل معها، وآثار الحرب على إدارة عملية الصعود الصيني داخل النظام الدولي، وعلاقات الصين بشكل خاص مع القوة المهيمنة في النظام، أي الولايات المتحدة الأمريكية، والتكاليف التي يتوقع أن تتحملها الصين إزاء كل ما سبق، فضلا عن الأهداف التي يمكن أن تحققها.

في بداية الحرب، صاغت الصين موقفها بناءً على مقاربة واقعية، وبما يتوافق مع مصالحها، في ضوء حسابات الربح والخسارة، ورصد إنعكاسات الحرب عليها، لذلك تبنت موقفا متوازنا نسبيا، بين شراكتها المهمة للغاية مع روسيا، والحفاظ على مصالحها الهائلة مع الغرب، لهذا أعربت الصين عن دعمها المبدئي لروسيا في مواجهة العقوبات الغربية، كما وشددت على ضرورة مراعاة متطلبات روسيا الأمنية، وفي الوقت ذاته، دعت إلى إحترام وحدة الأراضي الأوكرانية، غير أن طول أمد الحرب حتم على الصين إحداث تغيير على موقفها، لينتقل هذا الموقف من موقع الطرف المراقب لسير الأحداث إلى موقع الطرف الفاعل، حيث بدأت بكين

[١] خالد هنية، قراءة في الرؤية الأمريكية للحرب الروسية الأوكرانية (اسطنبول : المعهد المصري للدراسات، ٢٠٢٢) ، ص ٢ – ٣.

تلعب أدوارا في الحرب الأوكرانية، ما يؤشر أن السياسة الصينية أصبحت أكثر إستعدادا للمواجهة، ولبث النفوذ الصيني عالميا، ولترجمة وزنها الإقتصادي إلى وزن سياسي.[١]

وفقا لذلك يمكن القول، أن توصيف البعض لسياسات الصين تجاه الحرب في أوكرانيا، على أنها تندرج ضمن مفهوم (الغموض الإستراتيجي)، كونها تحمل برأيهم تناقضات واضحة بين التصريحات الرسمية والسلوك السياسي الفعلي، لايعد دقيقا، ذلك أن رؤى الصين لطبيعة مصالحها المتعاظمة وتطلعاتها العالمية لا ينسجمان مع هذا الرأي، وعلى هذا سوف نضع تصورا حول مجموعة من المصالح الصينية المهمة، التي تمثل بدورها ما نعتقد أنها محددات رئيسية في الحسابات الإستراتيجية الصينية تجاه هذه الحرب. من هنا، فإن أولى مصالح الصين في هذه الحرب، وأكثرها أهمية، تتعلق بالعمل على تعزيز دور الحرب في تسريع عملية الإنتقال داخل النظام الدولي، بإتجاه بناء نظام متعدد الأقطاب، بمعنى أن الحرب بالنسبة للصين ليست حول أوكرانيا بحد ذاتها، بل لأجل الخروج من المرحلة الإنتقالية التي يمر بها هيكل النظام الدولي، وحسم نهايات هذه المرحلة لصالح حدوث تغيير جوهري في طبيعة النظام.[٢] تمثل الحرب بالنسبة للصين أيضا، فرصة مؤاتية لتكريس دورها السياسي على الصعيد العالمي بإعتبارها قوة كبرى، قادرة على المساهمة بشكل عملي في تسوية الأزمة الأوكرانية وبشكل ينافس الولايات المتحدة، من هنا، فقد جاءت جهود الصين في السعي للوساطة بين طرفي الحرب، على إفتراض أنها طرف نزيه، يحظى بالثقة، وغير منحاز، طرف أثبت قدرته، حتى وقت قريب، على التوسط بنجاح في تسوية واحدة من أشد العلاقات أحتقانا، وهي الحالة السعودية – الإيرانية، حيث تمكنت من إيجاد صيغة توافق بين دولتين كانتا لعقود من ألد الأعداء، وبالفعل، فقد عرضت الصين الوساطة على الطرفين الروسي والأوكراني، وقامت بكين

---

[١] شيماء عبد الحميد، التحول من الحياد والترقب إلى الانخراط والوساطة حسابات الصين تختلف في الحرب الأوكرانية، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا) ، ٢٦ / ٤/ ٢٠٢٣، في : https://2u.pw/8CLOh826 (٢٠٢٤/٤/١٣)

[٢] إيمان حشاد، الشراكة الصينية الروسية وتباين الموقف الصيني تجاه الحرب الروسية على أوكرانيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٦ / ٢ / ٢٠٢٣ ، في : https://2u.pw/Ys3k1su3 (٢٠٢٤/٤/١٣)

في شباط من عام ٢٠٢٣، بصياغة مبادرة من ١٢ نقطة وتقديمها للطرفين لأجل التفاوض حولها، لكن في الوقت الذي رحبت موسكو بالوساطة الصينية، فإن كييف لم تتحمس لها، وقد ترافق الموقف الأوكراني مع رفض أمريكي قاطع للمبادرة وإنتقادات من قبل الأوروبيين للكثير من نقاطها.[١] لقد كانت الحرب من جانب آخر، تمثل أختبارا واقعيا لمدى أستعداد الصين وقدرتها على الإلتزام بشراكتها الإستراتيجية مع روسيا، فرغم الضغوط الغربية الهائلة، كانت التقديرات في بكين قد رجحت ضرورات سياساتها العليا (الإستراتيجية والأمنية) وأولويتها على متطلبات سياساتها الدنيا (الإقتصادية والمالية)، بمعنى أن الغلبة قد أصبحت لمنطق الإصفافات بأبعادها الإستراتيجية، على منطق المصالح التي تفتقد للدوام والإستمرار، وعلى هذا، فقد أعتبرت الصين أن إضعاف روسيا في الحرب وإنهاك قوتها هو إضعاف لها أيضا، وبالتالي قد تفقد الصين حليفا مهما لها كان يدعمها دبلوماسيا وينسق معها المواقف الدولية. من ذلك، فقد دعمت الصين ضمنيا الحرب الروسية على أوكرانيا من خلال سلوكها الدولي، كما أرجعت السبب الرئيس للصراع إلى توسعات حلف الأطلسي، ولذلك أمتنعت الصين عن التصويت في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار يدين العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وفي تصويت منفصل على مشروع قرار آخر لمجلس الأمن خاص بإدانة روسيا على الأوضاع الإنسانية في أوكرانيا، كانت الصين الدولة الوحيدة التي صوتت لصالح روسيا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مواقف الصين هذه لم تختلف كثيرا عن مواقف سابقة لها إزاء ضم روسيا لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤، إذ لم تعلن الصين حينها عن إعتراضها على هذا الضم، كما لم تعتبره إحتلالا أو توسعا إقليميا، فضلا عن إستخدامها حق النقض في مجلس الأمن ضد مشروع قرار تقدمت به كل من الولايات المتحدة وألبانيا لإدانة روسيا على ضم القرم.[٢] وفي العموم، يتوقع أن تبقى الصين، وحتى تنتهي الحرب، على مسافة ما من روسيا، مع التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل دبلوماسي، إذ ينبع هذا النهج من مصالح الصين المباشرة، وليس

---

[١] بثينة محمد الزواهرة، ماذا قدمت حرب أوكرانيا للصين لتعزز السعي نحو نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب؟ ، تقرير تحليلي(لندن : مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢٣) ، ص ٦ - ٩.

[٢] إيمان حشاد ، مصدر سبق ذكره.

نتيجة ضغوط من قبل الغرب أو أي إعتبارات أخرى، لكن وفي ذات الوقت، لا يرجح أن توثر هذه السياسة على العلاقات الأوسع والطويلة الأمد مع روسيا، وذلك بالنظر إلى محددين أساسيين، الأول، أن الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لم ينخرطوا في الحرب بشكل مباشر، ومن ثم لم يتم إستنزاف أي من قواهم الرئيسة، وهذا يعني أن التهديد الغربي للصين، لا يزال قائما وعلى كل الأصعدة، والمحدد الثاني، أنه لا توجد في الأمد القريب أي مؤشرات على إقتراب تحسن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، وبالتالي، سوف تبقى الصين بحاجة إلى إستمرار وتقوية شراكتها الإستراتيجية مع روسيا، بإعتبارها عامل توازن في المواجهة الطويلة مع الولايات المتحدة.[١]

في هذا السياق، يمكن تحديد ناحيتين من الفوائد التي تجنيها الصين من الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا في أوكرانيا، الناحية الأولى، وهي أن روسيا، وبسبب العقوبات الغربية، تقترب من الصين أكثر وفق شروط بكين، وقد كانت أولى دلالات ذلك في قيام روسيا بمضاعفة إمدادات الطاقة نحو الصين بأسعار تفضيلية، وهو ما يسهم بالتالي في تمتين أسس الشراكة بين الدولتين، الناحية الثانية، وهي الأهم، تؤدي الأزمة الأمنية الكبرى في أوروبا إلى إستهلاك الكثير من الطاقة التي تحتاجها الولايات المتحدة للتعامل مع الصين.[٢]

وبالطبع، لا توجد أوهام لدى الصين من أن الصراع في أوروبا بسبب أوكرانيا، يمكن أن يكبح بشكل حاسم، إنتقال الولايات المتحدة الإستراتيجي من المسرح الأوروبي بإتجاه منطقة المحيطين الهندي والهادئ، هنالك بالفعل أصوات في واشنطن تقول أن أوروبا مهمة، لكن الصين أهم، الهدف الأساس بالنسبة إلى الولايات المتحدة هو إحتواء الصين قبل أن تصبح القوة الإقليمية المهيمنة في منطقتها، ولذا، فإن الأولوية القصوى للصين، في هذه الظروف، يجب أن ينصرف نحو إجراء تعديلات جوهرية على مجمل إستراتيجيتها، بهدف تغيير المواقف الأمريكية العدائية

---

[١] تعقيدات موقف الصين من الحرب في أوكرانيا ومستقبل العلاقات مع روسيا، مركز الإمارات للسياسات، ١٤ / ٣ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/74xlTsds (٢٠٢٤/٤/١٤)

[٢] أزمة أوكرانيا وتأثير الدومينو في تايوان، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، ١٥/ ٢ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/vqBlPbPo (٢٠٢٤/٤/١٤)

تجاهها.[١] هناك إدراك متزايد داخل أوساط كثيرة في واشنطن من أن طموحات الصين العالمية، أصبحت تمس الولايات المتحدة بصورة مباشر، الصين تهدد الولايات المتحدة مباشرة في أمنها القومي بطول وعمق المحيط الهادي، بشكل تتضاءل أمامه أي تحديات من جانب روسيا في ساحة الصراع التقليدي في أوروبا، كما يبدو هذه الأيام بسبب الحرب الأوكرانية، لقد أثبت التأريخ أن جبهة المحيط الهادئ، كانت على الدوام، أكثر خطرا من الناحية الإستراتيجة على أمن الولايات المتحدة من جبهة المحيط الأطلسي، فطوال الحربين العالميتين، لم تهدد جبهة الأطلسي أمن وسلامة الأراضي الأمريكية، كما حدث على جبهة الباسيفيك.[٢]

تعتبر قضية تايوان، وبمعنى أدق مدى تغير السياسة الأمريكية من تايوان، محددا رئيسيا في سياسة الصين تجاه الحرب في أوكرانيا، وكذلك مدى التقارب بين الصين وروسيا في إطار المواجهة الشاملة مع الغرب، فعندما رفضت الصين فرض عقوبات على روسيا، بسبب غزوها لأوكرانيا، كان ذلك لمخاوف تبادل الملفات وقيام موسكو بمعاملة بكين بالمثل، إن هي أقدمت على تنفيذ خطة إعادة توحيد الأمة الصينية بالقوة العسكرية، أي ضم تايوان للصين، وفي هذا الشأن، كانت هناك، قبل الغزو، محاولات في العديد من دول الغرب لمقارنة الموقف الروسي من أوكرانيا بالموقف الصيني من تايوان، وكانت التقديرات قد ذهبت إلى أن نجاح روسيا في تحركها العسكري ربما يشجع الصين على القيام بخطوة مماثلة في تايوان، وهو التوجس الذي إزدادت وتيرة الإفصاح عنه بعد الغزو.[٣] والواقع، فقد أوجد الغزو الروسي لأوكرانيا فرصة مناسبة للصين في المقابل، كي تضع المقارنة السابقة موضع التطبيق، إذ عملت بكين على توظيف الأزمة لإيصال رسائل واضحة إلى الولايات المتحدة، وحلفائها الغربيين والآسيويين،

---

[١] هو واي، النتائج المحتملة من حرب روسيا وأوكرانيا وخيارات الصين ، دراسة تحليلية (بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢) ، ص ٧.

[٢] طلال بن صالح بنان، حرب روسيا على أوكرانيا شرارة الحرب العالمية الثالثة على جبهة أوروبا: انحسار توازن الرعب وعودة نظام توازن القوى، مجلة آراء حول الخليج (جدة: العدد ١٦، ٢٠٢٢) ، ص ١٣.

[٣] محمد العربي، عودة الدبلوماسية الثلاثية: حرب أوكرانيا والطبيعة المركبة للعلاقات الصينية الروسية، في محمد العربي وآخرون، الحرب الروسية الأوكرانية والشرق الأوسط : الجذور والسياق والآفاق (الاسكندرية : مركز الدراسات الإستراتيجية - مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٢٣) ، ص ٣٢.

وللحكومة في تايوان، بأنه عندما يتعلق الأمر بمسائل الأمن القومي فإن حسابات الدول تفتقد لعنصر المرونة، كما لا تخضع لمنطق المساومات أو المقايضات، ومن ثم، فإن ما ينطبق على الحسابات الروسية في قضية توسع حلف الناتو بإتجاه الحدود الروسية، والحسابات الخاطئة للحكومة في كييف، يصح أيضا في قضية تايوان، بإعتبارها قضية أمن قومي بالنسبة للصين، وأن الحسابات الصينية إزاء هذه القضية لا يجوز أن تخضع هي الأخرى لأي مقايضات أو مساومات، وبالتالي، لا يستبعد أن تقوم الصين بإستخدام القوة في حال قيام الحكومة في تايوان بإعلان إستقلال الجزيرة من جانب واحد، أو بدعم من قبل الولايات المتحدة، وإذا كان بمقدور روسيا، بحجم إقتصادها الأصغر بكثير من الإقتصاد الصيني، تحمل أعباء حرب طويلة لإخضاع أوكرانيا، فإن الصين بمقدورها تحمل ما هو أكثر بكثير لفرض سيادتها في تايوان.[١]

تكمن المشكلة المتعلقة بالتنافس في علاقات القوى الكبرى، في أن هذا التنافس يمكن أن يتطور في مرحلة ما بإتجاه تشكيل منحدر خطير للصراع العالمي، إذ يؤدي التوتر مع روسيا في إقليم واحد من العالم إلى إرتدادات كبيرة على المشاكل التي تواجه الولايات المتحدة مع الصين في إقليم آخر، ويمكن تعليل ذلك بالإستناد إلى الفكرة التالية: يعمل التنافس بين الدول الكبرى على تجميع المشاكل التي تواجه الدولة المهيمنة، أي الولايات المتحدة، وتحويلها إلى إختبار صعب لمدى مصداقيتها وتصميمها، ويؤدي هذا بالتالي إلى ما يعرف (بتأثير الدومينو)، حيث يكون أي أخفاق أمريكي في أستعراض قدرات قوية كفيلا بإظهار ضعف واشنطن في نظر خصومها، وعلى هذا فقد أدى الإنسحاب الأمريكي المتعثر من أفغانستان إلى إرتدادات سلبية على قدرة ومصداقية الولايات المتحدة في مكان آخر وهو أوكرانيا، إضافة إلى أن أي أخفاق أمريكي في مواجهة روسيا في أوكرانيا سوف يؤدي إلى إنعكاسات كبيرة على تصميم الولايات المتحدة وتعهداتها في تايوان، وتقوم نظرية الدومينو على هذا الأساس، فبالرغم من أن التوازنات في حالتي أوكرانيا وتايوان مختلفة، إلا أن ذلك لا يعد مهما في عالم يقوم على قواعد نظرية

[١] محمد فايز فرحات، الحسابات الصينية في الأزمة الروسية – الأوكرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، ٢٦ / ٢ / ٢٠٢٢ ، في : https://2u.pw/CG1wSrRd (٢٠٢٤/٤/١٧)

الدومينو التي تحكم علاقات التنافس بين القوى الكبرى، إذ تصبح عملية تجزئة المشاكل عسيرة في الوقت الذي يبلغ فيه التنافس أشده عند توصيف النموذج الحاسم في علاقات القوى الكبرى، بإعتباره تنافسا وليس تعاونا، لإدارة الإختلافات فيما بينها.[١]

لكن، وبالإبتعاد عن إستخدام القوة العسكرية، تبدو الصين ملتزمة حتى الآن بتقاليدها الإمبراطورية التي تؤكد على ضرورة (إستخدام البرابرة بعضهم ضد بعض)، وهذا يعني أن الصين إذا ما وجدت نفسها محاطة بالضغوط الأمريكية والغربية، فإنها سوف تلجأ إلى أستخدام سلاحها الأكثر فاعلية، وهو توظيف تداعيات الحرب في أوكرانيا لإشعار الغرب بدوام التهديد وإستحالة تأمين حلف الناتو لمحوره الشرقي، وهي مسألة تلتقي تماما مع رؤية موسكو التي حولت تهديد الغرب لها إلى حرب شاملة، قد يتوسع نطاقها في حال إصرار الغرب على إذلال روسيا وإقصائها عن المشهد العالمي.[٢]

المبحث الثاني: آثار الحرب في السياسة الدولية: لا شك أن للحرب الأوكرانية آثار عميقة وبعيدة المدى تشمل مجلات لا حصر لها في السياسة الدولية، وعلى هذا، فإننا سوف نكتفي ببحث آثار الحرب في ثلاث مجلات فقط، هي: التحالفات الدولية، ومستقبل النظام الدولي، والتنظيم المؤسسي الدولي.

المطلب الاول: آثار الحرب في مجال التحالفات الدولية: أحدثت الحرب الروسية في أوكرانيا تفاعلات كبرى، على المستوى العالمي، وفي أقاليم ومناطق ودول عديدة من العالم، وقد تمثلت بعض تلك التفاعلات، في حراك جديد وغير مسبوق شهدته بعض الأحلاف والتكتلات الإقليمية والدولية، التي أنتظمت بدورها بين جانبي الحرب، لكن، وعلى الرغم من تعدد تلك الأحلاف، وتنوع أطرافها، وتباين أهدافها وأحجمها، وشمولها معظم جغرافية العالم، إلا أن دورها في إحداث

---

[١] أزمة أوكرانيا وتأثير الدومينو في تايوان، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، ١٥/ ٢ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/vqBlPbPo (٢٠٢٤/٤/١٧)

[٢] محمد العربي، عودة الدبلوماسية الثلاثية: حرب أوكرانيا والطبيعة المركبة للعلاقات الصينية الروسية، في محمد العربي وآخرون، الحرب الروسية الأوكرانية والشرق الأوسط : الجذور والسياق والآفاق (الاسكندرية : مركز الدراسات الإستراتيجية - مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٢٣) ، ص ٣٣.

التوازن كان محدودا، بل أنها كشفت عن مدى الإختلال العميق في الموازين الدولية، صحيح أن الحرب في أوكرانيا لم تؤدي إلى نشوء أحلاف جديدة، فهي ذاتها، أي الحرب، لم تكن إلا حصيلة لوضع إستراتيجي قائم على الإختلال بين أحلاف قديمة، غير أنها أوجدت ظروفا وخلقت وقائع أدت إلى بعث الحياة في أحلاف كان بعضها، قبل الحرب، يعاني من الجمود، وبعضها الآخر سائر نحو الزوال، وفي الوقت الذي لا يرجح فيه أن يكون لتلك الأحلاف أثر كبير على سير الحرب، كما ذكرنا، فإن الحراك المستمر الذي تشهده، والسعي المتواصل لزيادة أعضائها وتوسيع نطاقها، يضفي عليها أهمية كبيرة، بإعتبارها الصورة المستقبلية لتوزيع القوى العالمية على الأصعدة السياسية والإقتصادية والعسكرية، فهذه الكتل، الدائبة على التشكل، هي الصيغة الأقرب والأكثر واقعية في سياق الإتجاه نحو إعادة تشكيل النظام الدولي وتجديده، ولذلك، يرجح أن تؤدي الأحلاف والتكتلات، وخاصة الإقليمية منها، أدوارا متزايدة في إدارة الشؤون الدولية في المستقبل، بشكل يفوق أدوار الدول الكبرى منفردة. لقد ظهرت أولى بوادر الدول الكبرى في هذا الإتجاه، قبيل إندلاع الحرب بمدة وجيزة، ففي الرابع من شباط من عام ٢٠٢٢، أعلنت كل من الصين وروسيا، عن ولادة شراكة إستراتيجية عميقة بين الدولتين، هدفها تحقيق التوازن مع ما وصفتاه بالتأثير السلبي للولايات المتحدة والغرب في العالم، وقد جاء هذا الإعلان مع إفتتاح دورة الألعاب الأولومبية في بكين، الذي التقى فيه الرئيس الصيني شي جين بينج نظيره الروسي فلاديمير بوتين، بينما غاب عن الإفتتاح معظم قادة الدول الغربية، إحتجاجا على سياسات الصين بخصوص قضايا حقوق الإنسان، وقد ركز البيان الصادر عن القمة على مواصلة دعم الصين للمطالب الأمنية الروسية، بخصوص حل الأزمة في أوكرانيا، مع التشديد على تأييد بكين لموسكو في معارضتها توسع حلف شمال الأطلسي في المستقبل، كما أتهم البيان الولايات المتحدة برعاية الإحتجاجات في هونج كونج، وتشجيع تايوان على الإستقلال، وقد أكد البيان الصادر عن القمة على أن العلاقة الجديدة بين الصين وروسيا سوف تفوق أي تحالف في زمن الحرب الباردة، وأن الشراكة الإستراتيجية بين الدولتين ليس لها حدود، وأنها تتضمن مجالات واعدة تتعلق بالتعاون في مجال الفضاء وإمدادات الطاقة والتحكم بالأنترنت والذكاء الإصطناعي وتغير المناخ وغيرها، وقد أعرب البيان في الوقت ذاته عن قلق الدولتين

من سياسات الولايات المتحدة في تطوير أنظمة الدفاع الصاروخي في العالم، ومواصلتها نشر صواريخ قصيرة ومتوسطة المدى في أوروبا وفي منطقة المحيطين الهندي والهادئ، داعيا كافة القوى النووية إلى مراجعة سياساتها السابقة المطبقة زمن الحرب الباردة، وسحب جميع ترسانتها النووية المنتشرة خارج أراضي بلدانها.[١]

لقد رأى كثير من الخبراء في البيان المشترك الصادر عن هذه القمة ما ينقل الوفاق الصيني – الروسي إلى مستوى تشكيل جبهة مشتركة للبلدين لها هدف إستراتيجي واضح للغاية، هو مواجهة ضغط الولايات المتحدة والناتو، وقد عد الخبراء ولادة هذا المحور، الذي مثل تحولا هاما للغاية في علاقة شراكة وثيقة أصلا، أهم تطور إسترتيجي على مستوى العلاقات الدولية منذ أنتهاء الحرب الباردة، وذلك بالنظر لما يجمع البلدين من قواسم ورؤى مشتركة، إذ تشترك الصين وروسيا، في الآيديولوجيا ذات الطبيعة السلطوية نفسها، كما تنظران إلى الولايات المتحدة على أنها قائدة النظام الدولي الليبرالي الذي ترغبان بتفكيكه، كما تعتقدان أن الولايات المتحدة في حالة تراجع نهائي. [٢]

وبالطبع، إذا ما أضفنا إلى ما سبق قيام الولايات المتحدة بتشكيل تحالف أوكوس، الموجه ضد الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وآلية التفاهم الرباعي الذي يجمع الولايات المتحدة بكل من الهند واليابان وأستراليا، فضلا عن إشارة وثيقة الناتو ٢٠٣٠، للصين بإعتبارها خصما دوليا، فلنا أن نعرف مدى إلتقاء وجهتي النظر الصينية والروسية حيال أوكرانيا، علما، أن طبيعة العلاقة بين الصين وروسيا، المبنية أساسا وفق صيغة الشراكة الإستراتيجية وليس التحالف، هي الصيغة الأمثل التي حافظت على إستقرار العلاقة بين الطرفين خلال الحرب الأوكرانية، فضلا عن إستمرار التعاون بينهما دون أن يلزم أحدهما الآخر بإدخال أي تعديلات على النهج الذي يتبعه تجاه الآخر.[٣]

---

[١] أحمد قنديل، الصين وروسيا .. هل هي شراكة بلا حدود في مواجهة الولايات المتحدة؟ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٩ / ٢ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/Zx83aVG (٢٠٢٤/٤/١٨)

[٢] أزمة أوكرانيا وتأثير الدومينو في تايوان، مصدر سبق ذكره.

[٣] بثينة محمد الزواهرة، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤.

وكما ناقشنا سابقا، فقد أضافت الحرب الروسية على أوكرانيا تحديا جديا أمام الولايات المتحدة في تنافسها مع الصين في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، فالخطوة الروسية بفرض واقع جيوسياسي جديد تمثل إختبارا حقيقيا لقوة ومصداقية الولايات المتحدة في حماية النظام الدولي الذي تتزعمه، فإذا أخفقت الولايات المتحدة في ردع روسيا في أوكرانيا، فإن ذلك ربما ينعكس على قدرتها على ردع الصين في تايوان، مع الأخذ في الإعتبار أن التحالفات الأمريكية الأخيرة في آسيا ليست بقوة وصلابة تحالفها في أوروبا من خلال الناتو، ولا يستبعد أن تجر قضية تايوان كل من الولايات المتحدة والصين نحو الصدام في المستقبل، بسبب تمسك تايوان بإستقلالها من جهة، وعزم الصين على إستعادتها أليها من جهة أخرى، خاصة أن قانون العلاقات مع تايوان، الذي أقر عام ١٩٧٩، يلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن تايوان في حال تعرضها للعدوان من قبل الصين.[١]

وفقا لذلك، فإن الناتو سوف يبقى الهيكل الأساس الذي تستمر الولايات المتحدة بتوظيفه في التعامل مع الأزمات الناشئة، سواء تلك المتعلقة بالصين أو بروسيا أو بكليهما معا، أما الأحلاف الأخرى، فليس لها إلا أدوار تكميلية للدور العالمي المناط بالناتو، بإعتباره المؤسسة الأقدر على التعبير عن الهيمنة الأمريكية، ويمكن تفسير ذلك، أن الناتو هو المؤسسة الغربية الوحيدة التي يمكن أن تجتمع عليها مواقف وسياسات الدول الغربية في قضايا الامن والدفاع، كما أنه يستطيع تحمل اعباء هيمنة عالمية تعتمد على القدرات العسكرية للولايات المتحدة والقدرات الاقتصادية لحلفائها في أوروبا وآسيا. [٢]

وبالفعل، فقد بدت الكتلة الغربية، الممثلة بالناتو، منذ الأسابيع الأولى للحرب الأوكرانية أكثر تماسكا وقوة، إذ أصبح التهديد الماثل الذي تشكله روسيا على طول الجناح الشرقي للحلف من القطب الشمالي إلى أوكرانيا مرورا بدول البلطيق عاملا جوهريا في المراجعة الإستراتيجية للحلف

[١] غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديز؟ ترجمة إسماعيل بهاء الدين سليمان (بيروت : دار الكتاب العربي، ٢٠١٨) ، ص ٣٣٩.

[٢] مايكل باند لباوم، دروس في الحرب النووية المقبلة، ترجمة خضر محمد الدوري، مجلة شؤون سياسية، (بغداد : العدد ٨، ١٩٩٦) ، ص١٠٦.

في صيف العام ٢٠٢٢، ولا سيما أن الحلف أستعاد فجأة السبب الأساس لوجوده وتماسكه، ومن العوامل الرئيسية الأخرى للمراجعة الإستراتيجية للناتو، تركيزها الجديد على الصين، التي (تطرح تطلعاتها المعلنة وسلوكها الحازم تحديات منهجية للنظام الدولي القائم على القواعد وللمجالات ذات العلاقة بأمن الحلف)، وذلك وفق ما جاء في البيان الصادر عن قمة الحلف التي عقدت في بروكسل في ١٤ من حزيران عام ٢٠٢١.[١]

لقد حفزت الحرب الروسية على أوكرانية حلف الناتو أيضا للإقدام على واحدة من أهم خطواته التوسعية منذ نشأته، وهو التوسع الذي شمل كل من فنلندا والسويد، أن أهمية هذا التوسع لا تكمن في كونه جغرافيا أو عدديا أو ديموغرافيا وحسب، بل لكونه يمثل ما كانت تسعى روسيا إلى درئه بشكل خاص من خلال غزو جارتها الغربية أوكرانيا، فبدلا من وضع حد لتقدم الحلف بإتجاهها، وإبعاد خطره عن حدودها، أضافت الحرب بهذا التوسع الجديد نحو ١٣٤٠كم إلى حدود الناتو، وبذلك تكون الحرب الأوكرانية قد قربت الحلف من روسيا، ووفرت له فرصة توسعية ما كان ليحصل عليها لولا ما أثارته الحرب من تهديدات إستراتيجية دفعت بلدين في أهمية فنلندا والسويد للخروج عن حيادهما الذي أستمر لأكثر من سبعين عاما للأولى وأكثر من قرنين للثانية. [٢] في المقابل، تواصل روسيا البحث عن الدعم السياسي والإقتصادي والعسكري في عدد من التجمعات والتكتلات الإقليمية والدولية التي تنتمي إلى عضويتها وتمارس فيها أدوارا قيادية ومؤثرة، مثل معاهدة الأمن الجماعي لكومنولث الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون ومجموعة بريكس، غير أن جهودها في هذا الإتجاه لا تزال بحاجة إلى الكثير. من ذلك، ربما تكون الحسابات الروسية قد ذهبت نحو عدم الإعتماد كثيرا على تلك التكتلات، والبحث بدلا عنها عما يجمعها بدول الجنوب، ذلك أن دخول عنصري تهديد إمدادات الطاقة

---

[١] كليمنت ثيرمي، الأزمة الأوكرانية والنظام العالمي الجديد، دراسة تحليلية (الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ٢٠٢٢) ، ص ٦ – ٧.

[٢] عز الدين عبد المولى، ديناميات الاحلاف والبحث عن توازن قوى عالمي جديد ، في سيدي أحمد ولد الأمير وآخرون، التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ (قطر : مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٣) ، ص ٣٨-٣٩.

والأمن الغذائي، على خط المعارك الجارية في الحرب، يمكن أن يضع بيد موسكو سلاحا موجها لحشد التأييد لها في بلدان العالم النامي، وجزء من البلدان المتضررة بفعل الحرب.[١]

المطلب الثاني: الحرب ومستقبل النظام الدولي: يعتمد بقاء النظام الدولي على التعاون بين الدول الكبرى، إذ لا يمكن لأي نظام الدولي أن ينجح إذا ما تضررت مصالح إحدى دوله الكبرى، من ذلك يمكن تفسير السياسات الموجهة ضد المصالح الحيوية لإحدى الدول الفاعلة من أطراف النظام على أنها بالضد من مصلحة النظام برمته، ففي هذه الحالة سوف يفقد النظام قيمته لدى هذه الدولة، لكن في المقابل، نرى أن الدول الكبرى، إذا ما كانت المحافظة على النظام الدولي تمثل بالنسبة إليها مصلحة وظيفية عليا، فانها تكون مستعدة للذهاب إلى مدى كبير في تجاوز قيمها ومصالحها الخاصة، أن عمل النظام الدولي، ومن ثم بقائه وأستقراره، يعتمد أيضا على عدد الدول الكبرى الكائنة فيه، وهذا يعني عمليا، أنه كلما أقترب نسق النظام من الحالة التعددية كلما كان أميل إلى النجاح وبالتالي أكثر ميلا إلى الأستقرار النسبي، وفقا لذلك، فإن من الصعوبة بمكان، في حال عدم وجود عدد كاف من الدول الكبرى والقانعة في النظام، فرض مجموعة من قواعد السلوك تنطبق على جميع أعضائه، إن النظام الدولي يمكن أن يصاب بالإختلال في حال وجود دولة كبرى واحدة تعترض عمل قواعده، وعلى سبيل، ما قيمة الإتفاقات الجماعية التي يريد النظام الدولي تكريسها والتي تتعلق بقواعد الحرب، أو بقواعد منع أنتشار الاسلحة، أو بقواعد التجارة والملكية الفكرية، إذا كانت إحدى الدول الكبرى ترفض الإنصياع لها؟ .

يعتبر النظام الدولي كذلك مشروعا بالنسبة إلى الدول الكبرى التي قبلت بالتوازن الراهن، لقد عرف هنري كيسنجر معنى الشرعية كما يلي، "الشرعية تعني ضمنا قبول جميع القوى الكبرى إطار النظام الدولي، بحيث لا توجد دول كبرى واحدة على الأقل مستاءة، تعبرعن إستيائها بإنتهاج سياسة خارجية ثورية، كما فعلت المانيا بعد معاهدة فرساي، النظام الدولي الشرعي لا

[١] انـزلاق مُتسَـارع نحـو مواجهـة كبـرى: اتجاهـات الحـرب الروسـية فـي أوكرانيـا وعواقبهـا المحتملـة، مركـز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، ٥ / ١٠ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/rpMRTbkL (٢٠٢٤/٤/٢٠)

ينهي الصراعات، لكنه يحد من نطاقها، قد تقع الحروب، لكنها سوف تخاض بأسم الهيكل القائم، ويبرر السلام الذي يلي على أنه التعبير الأفضل عن الإجماع العالم المشروع للدول الكبرى المعنية "، من جانب آخر، فإن أكثر العوامل التي تعمل على زعزعة الإستقرار في أي نظام دولي، تتمثل في الإتجاه نحو تغييرموازين القوى بين الدول الكبرى الأعضاء بمعدلات متباينة، إذ يؤدي ذلك بمرور الوقت إلى إعادة توزيع جوهرية للثروة والسلطة بين تلك الدول، أن إنعدام التوازن الناتج عن عدم الإستقرار، حالة تحدث نتيجة لتغير مصالح الدول، كما أنها حالة تزداد فيها المنافع المحتملة بالنسبة إلى دولة أو أكثر تسعى إلى تغيير النظام الدولي، وهكذا، يتطور إنفصام بين النظام القائم وبين المكاسب المحتملة، للدول الراغبة بإحداث التغيير، أن هذا الإنفصام يؤدي إلى حدوث أزمة داخل النظام الدولي، وعلى الرغم من أن حل الأزمة عن طريق التعديل السلمي لإنعدام التوازن يبقى أمرا ممكنا، فقد كانت الحرب على الدوام، آلية التغيير الرئيسية عبر تأريخ تطور الأنظمة الدولية. [١]

يصح هذا الوصف بالطبع على الحرب الروسية على أوكرانيا، فرغم تعدد الحروب والصراعات التي وقعت في ظل النظام الدولي الحالي، إلا أن أيا منها لم يشكل تحديا حقيقيا لإستقرار النظام كما هو الحال مع هذه الحرب، ويعود ذلك إلى ثلاثة عوامل جوهرية، هي مسرح الحرب وأطرافها وأهدافها، فالحرب تدور في أوروبا، التي كانت تظن حتى وقتٍ قريب أن الحرب العالمية الثانية هي آخر الحروب الكبرى التي تخاض على أراضيها، أما أطرافها فهي روسيا من جهة والغرب برمته من جهة أخرى، أما أهداف الحرب، كما هو معلن في الخطاب الرسمي الروسي، فهي تفكيك النظام الدولي الراهن وإعادة تشكيله على أسس أكثر عدالة تقوم على تعدد الأقطاب بدلاً من القطب الواحد. [٢]

تجري الحرب الأوكرانية في الواقع في مرحلة شديدة الأهمية فيما يتعلق بتطور النظام الدولي، هنالك بالفعل جملة من التحولات العميقة والمتسارعة في هياكل توزيع القدرات الإقتصادية

[١] روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي (بيروت : دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩) ، ص ٣١ - ٣٣ .

[٢] إلياس طنوس حنا ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣.

والعسكرية والتكنولوجية، وأنماط التفاعلات القائمة بين القوى الرئيسية داخل النظام، أن وضع تصور نسبي لطبيعة التغيير المنتظر في النظام الدولي، إرتباطا بالأزمة التي تسببت في الحرب، ودور الأزمة والحرب التي نتجت عنها في إحداث هذا التغيير، يفيد أن الأزمة ذاتها قد نشبت كجزء من تحولات متعددة المسارات تجري بالفعل في النظام الدولي، وبدأت قبل الأزمة بسنوات، أي أنها كانت أزمة دالة على التغيير وليست منشئة لها، غير أن الأزمة قد أدت، في الوقت ذاته، دور المحفز الذي من شأنه التعجيل بتلك التحولات أو ببعضها، بدءُ بإنكشاف حدود القوة الأمريكية، مرورا بتغير التحالفات والتجمعات السياسية والإقتصادية الدولية السائدة، وإنتهاءً ببروز فاعين جدد ممثلين في دول صاعدة وتكتلات، بعضها قائم بالفعل لكن أكتسب بسبب الأزمة قدرة أكبر على التأثير في المشهد العالمي.[١]

أن ما يشهده النظام الدولي حاليا، هو صعود نماذج متباينة الطبيعة والتكوين، يتقدمها نموذج أقتصادي جديد للشراكة الدولية تطرحه الصين، وتدعو له وتحشد من أجله دولا حليفة وتبني في سبيله تجمعات، ثم هناك النموذج الروسي الذي يرتكز على أسس الإرادة المستقلة والشخصية القومية للدولة، كما لا تزال نماذج أخرى في طور التبلور، ربما تكتمل وربما تتراجع، وقد لا تتمكن تلك النماذج من مواصلة التنافس على صدارة النظام الدولي، غير أنها، على الأقل، في صعود متواصل، وفي المقابل يشهد النموذج الأمريكي، رغم تفرده، تراجعا ملحوظا ومستمرا أيضا، وعلى هذا، فإن من شأن تعدد هذه النماذج الصاعدة، أن يفضي إلى نظامٍ دولي متعدد الأنساق، ولو مرحليا، وربما يفضي لاحقا إلى تغيير هيكل النظام برمته إلى متعدد الأقطاب بفعل تعدد النماذج.[٢] في هذا الشأن، يلفت باراج خانا الإنتباه إلى ما يسميه إصطلاحا بالعالم المنسي، فبدلا من إدراج الإتحاد السوفييتي السابق ودول الكتلة الشرقية ضمن الأنموذج القديم للحرب الباردة، يستخدم خانا هذا المصطلح للدلالة على ما يسميه بدول نقطة التحول، التي سوف يكون بوسعها، خلال القرن الحالي، وفي ظل فضاء جيوسياسي جديد، الدخول في علاقات قوة مختلفة مع القوى الكبرى الأخرى، أن هذا الأنموذج ينطوي بالنتيجة على نشوء نظام

(١) سامح راشد، مآلات النظام العالمي بعد الأزمة الأوكرانية أو مسار ومصير النظام العالمي.. إلى أين؟ ، مجلة شؤون عربية، العدد ١٩٢، ٣ / ١٢ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/kusVLoxy (٢٠٢٤/٤/٢٠)

(٢) سامح راشد ، مصدر سبق ذكره.

دولي واقعي، تصبح فيه كل من مظاهر توازن القوى، والتسلسل الهرمي للسلطة، وتعاملات المحصلة الصفرية، ملاح طاغية في العلاقات الدولية.[١]

في الواقع، تبدو هذه الملامح أو بعضها، ظاهرة الآن في تعاملات القوى الكبرى المنخرطة في الحرب الأوكرانية، ولذا، فإذا بقي مسار الحرب على ما هو عليه، ودون أفق قريب يفضي إلى حل تفاوضي، فالأرجح أن الساحة الدولية سوف تتحرك بالتدريج نحو تشكيل ثلاث مناطق للنفوذ، روسية وصينية وأوروأطلسية، على إعتبار أن من المستبعد توقع قيام تحالف روسي – صيني في المدى المنظور، مع الأخذ في الإعتبار أن الحدود الفاصلة بين مناطق النفوذ هذه سوف تبقى مرنة نسبيا، بالنظر إلى أن الأطراف الثلاث سوف تواصل محاولاتها جذب حلفاء جدد.[٢] يمكن تصنيف القوى الكبرى الثلاث السابقة، طبقا لمقدرات القوة في أبعادها الإقتصادية والعسكرية والناعمة، كالآتي، تمتلك روسيا مقدرات قوة عسكرية فائقة، إلا أنها قوة إقتصادية من الدرجة الثانية، وربما الثالثة، وتفتقد أية قوة ناعمة ذات تأثير عالمي، أما الصين، فتعتبر قوة إقتصادية فائقة، وقوة عسكرية كبرى، إلا أن قوتها الناعمة لا تزال ضعيفة وهامشية، أما الولايات المتحدة الأمريكية، فلا تزال رغم تراجعها النسبي، القوة الكبرى الوحيدة ذات المقدرات الفائقة والتأثير العالمي في جميع دوائر القوة، وبالطبع، فإن ما تعنيه خارطة توزيع مقدرات القوة هذه، هو أن على روسيا والصين، في حال إبقاء خيار التحالف بينهما مستبعدا، التحرك نحو ضمان قيام شراكة إستراتيجية وثيقة، وهو ما تم بالفعل، لتستطيعا تحدي الهيمنة الأطلسية على النظام الدولي. [٣] يعتبر الصراع على الهيمنة، أو السيطرة على المجالات الجغرافية السياسية والإقتصادية، المحرك الأساس في سياسات القوى الكبرى، كونه الطريقة الأفضل في تصورها للبقاء في ظل نظام يتسم بالفوضى، إلا أن تحقيق الهيمنة على المستوى العالمي، وكذلك

---

[١] جرايمي هيرد وبال دوناي، الأمن الدولي والقوى العظمى والنظام العالمي، في جرايمي هيرد وآخرون، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي (ابو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠١٣) ، ص ٣٨- ٣٩.

[٢] نهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة: مغامرة روسيا في أوكرانيا تعيد تشكيل النظام العالمي برمته، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٨ / ٢ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/NJ3cXSHh (٢٠٢٤/٤/٢١)

[٣] أوكرانيا: نحو حرب استنزاف طويلة تؤجج التنافس بين القوى الكبرى، مركز الجزيرة للدراسات، ١٥ / ٨ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/axTzCJ1M (٢٠٢٤/٤/٢١)

الحفاظ عليها، هما هدفان في غاية الصعوبة، ولذلك، فإن أفضل ما يمكن أن تطمح إليه أية قوة الكبرى، هو تحقيق الهيمنة الإقليمية التي تتمثل بالسيطرة على المجال الجغرافي الخاص بها، وثمة هدف آخر للقوة الكبرى التي تحقق هيمنة إقليمية، وهو السعي لمنع القوى الكبرى الأخرى من مزاحمة نفوذها الأقليمي، وقد إندلعت حربان عالميتان خلال النصف الأول من القرن الماضي، إذ سعت ثلاث قوى كبرى لتحقيق الهيمنة الإقليمية لصالحها وفشلت، وهم كل من الإمبراطورية اليابانية والإمبراطورية الألمانية والمانيا النازية.[١]

من ذلك، إذا كانت المقاربة السابقة لعلاقة القوى الكبرى بظاهرة الهيمنة صحيحة، فإن من المتوقع أن تستوحي روسيا النمط الأمريكي للهيمنة كي تستعيد مكانتها السابقة كمهيمن إقليمي في أوروبا، وأن تسعى في سبيل ذلك إلى إستثمار الحرب في أوكرانيا لتوسيع فارق القوة بينها وبين حلف الناتو إلى أقصى حد، بحيث لا يتبقى لدى أي من الدول الأوروبية لا الوسائل ولا الإرادة على تهديد أمن روسيا الإقليمي، ولا يمكن إستبعاد أن تحاول روسيا ذات القدرات العسكرية الضخمة والحديثة، بعد تأمين عمقها الشرقي في آسيا بالإعتماد على شراكتها الإستراتيجية مع الصين، دفع قوات الناتو خارج أوروبا الشرقية، بالطريقة ذاتها التي قامت بها الولايات المتحدة لدفع القوى الأوروبية الكبرى خارج النصف الغربي من الكرة الأرضية في القرن التاسع عشر، وهي السياسة التي توجت بتكريس مبدأ مونرو عام ١٨٢٣، والذي جرى تفعيله واقعيا ضد التواجد العسكري السوفييتي في كوبا عام ١٩٦٢.[٢]

تأكيدا لهذه الفكرة، فقد ربطت موسكو بعض أهدافها من الحرب على أوكرانيا، كوقف تمدد حلف الناتو نحو الحدود الروسية، ومنع إنضمام أوكرانيا للحلف، وتثبيت الحياد في سياستها بين الشرق والغرب، وتحويلها إلى ما يشبه الدولة العازلة، ربطت موسكو تحقيق هذه الأهداف بتغيير النظام الدولي والحد من الهيمنة الأمريكية، ولذا تبدو هذه الحرب من المنظور الروسي كخطوة أولى نحو تفكيك المنظومة السياسية والإقتصادية والإستراتيجية التي يتأسس عليها الإنفراد

[١] ميشال نوفل، عالم ما وراء النزاع الأوكراني: عودة روسيا الكبرى (القاهرة : مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣١، ٢٠٢٢) ، ص ٣٠.

[٢] المصدر نفسه ، ص ٣١.

الأمريكي عالميا منذ إنتهاء الحرب الباردة، غير أنها بالطبع خطوة ثبت حتى الآن أنها ليست كافية في حد ذاتها لتغيير الركائز التي يقوم عليها الدور الأمريكي.[١]

تستند وجهة النظر الروسية إزاء النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة بدرجة كبيرة إلى المرحلة الأولى التي أعقبت إنتهاء الحرب الباردة، حيث يؤكد القادة والمحللون الروس أن بلادهم سعت إلى تأسيس تعاون وثيق مع الغرب في بداية التسعينيات من القرن الماضي، غير أن هذا التعاون لم يفضي إلى نتائج جيدة بالنسبة لروسيا، وعلى سبيل المثال، عندما حاولت روسيا الإندماج مع المؤسسات الغربية، لم تقم الدول الغربية بتكييف المؤسسات الرئيسية، وفي مقدمتها حلف شمال الأطلسي ومنظمة التجارة العالمية والإتحاد الأوروبي، لتنضم روسيا إليها وتراعي المصالح الروسية، يعزز سجل هذه الأحداث من وجهة النظر الروسية التي تؤكد بأنه لن يكون من المفيد لروسيا أن تواصل السعي للإنضمام إلى هذه المؤسسات في المستقبل، وأنه لمن الضروري أن تأخذ روسيا على عاتقها مهمة تطوير موسسات بديلة، كما بدأ مسؤولون ومحللون روس بالنظر إلى النظام الذي تقوده الولايات المتحدة بإعتباره تهديدا حقيقيا أيضا، وليس بإعتباره ناجما عن سوء القيادة، وذلك بعد التدخلات العسكرية الأمريكية التي تمت خلال العقدين الماضيين خارج إطار الأمم المتحدة، فضلا عن التصورات المتنامية بتجاوز كل من الناتو والإتحاد الأوروبي على المجال الحيوي لروسيا.[٢]

في هذا الشأن، يشكك الكاتب السياسي الروسي فيودور لوكيانوف، في قدرة المنظمات الدولية المنبثقة عن النظام الحالي على مواكبة المتغيرات التي تطرأ على ميزان القوى العالمي، وبالمثل، كتب كل من أدريه سوشنتسوف و أندريه بزروكوف من معهد موسكو للعلاقات الدولية، أنه "نتيجة للعولمة المفرطة والتحرر العالمي، لم يعد بوسع المؤسسات الدولية التي تضع قواعد

---

(١) حسن أبو طالب، حرب أوكرانيا وحدود التغيير المنتظر في النظام الدولي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٧ / ١٢ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/eTPiha (٢٠٢٤/٤/٢١)

(٢) أندرو راديـن وكلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي (كاليفورنيا: مؤسسة راند، ٢٠١٧) ، ص ٢٣.

العمل للشأنين الأمني والإقتصادي، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لم يعد بوسع هذه المؤسسات أن تعكس ميزان القوى الحقيقي في العالم".[١] تعكس وجهات النظر السابقة ما خلصت إليه كل من النخبة السياسية والأكاديمية في روسيا حيال النظام الدولي الليبرالي الذي تقوده الولايات المتحدة، وعلاقات بلادهم بالغرب، ولذلك، ربما لم يكن مستبعدا أن تصل الأمور إلى ما وصلت إليه، فالحرب ظاهرة مستوطنة في التجربة التأريخية للأنظمة الدولية الأوروبية المتعددة الأقطاب، حيث تميل تلك الأنظمة إلى تصحيح موازين القوى المعقدة من خلالها، ومع أن العالم يخضع الآن لعملية إعادة تشكيل بعيدة المدى، إلا أنه ليس في وسع روسيا أن ترى أن مركزها المتميز قد بات أمرا مفروغا منه، في أي تشكيل جديد لعلاقات القوى يتم التوصل إليه، دون فرضه على الغرب من خلال الحرب. [٢] وفي العموم، إذا كانت تكلفة الإنتصار الروسي في الحرب محدودة أو معقولة، فسوف تبرز روسيا كقطب دولي من جديد، حيث نجحت في كسر الإرادة الغربية، ولكن، إذا حدث العكس وتعرثت روسيا، فإنها سوف تتراجع عن إمكانية ترقية مركزها في النظام الدولي، كذلك، سوف يكون لتكلفة الإنتصار العالية تداعيات على إمكانية روسيا في إستغلال تآكل القطبية الأحادية لصالح نموذج دولي أكثر إستقرارا وأكثر تعددية، ولو حدث أيضا وأرتفعت التكلفة، فإن المنتصر في هذه الحالة هي الصين قبل روسيا، وهو ما سوف يعني عمليا تراجع قوة روسيا في التحالف الأوراسي، مع التأكيد هنا على الطبيعة التعددية للنظام الدولي القائم، الذي بدأت ملامحه الأولى في التشكل مع حرب العراق عام ٢٠٠٣، والتي أثبتت حدود القوة الأمريكية، ثم في أفغانستان التي كان الإنسحاب الأمريكي منها عام ٢٠٢١، مفارقا بعد عقدين من الإحتلال.[٣]

---

[١] المصدر نفسه ، ص ٣٤- ٣٥.

[٢] بافل بابيف، الاتحاد الروسي كفاح من أجل التعددية القطبية وإغفال للعواقب!، في جرايمي هيرد وآخرون، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي (ابو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٣) ، ص ٢٠٨ – ٢٠٩.

[٣] أحمد يوسف، الأزمة الروسية الأوكرانية : نحو عصر جديد في العلاقات الدولية، في محمد العربي وآخرون، الحرب الروسية الأوكرانية والشرق الأوسط : الجذور والسياق والآفاق (الاسكندرية : مركز الدراسات الإستراتيجة - مكتبة الإسكندرية، ٢٠٢٣) ، ١٩ - ٢٠.

وفقا لما سبق يمكن القول أن الحرب في أوكرانيا، التي لا تزال محصورة في أراضيها حتى الآن، تجسد التطبيق الواقعي للحرب بالإنابة بين روسيا من جانب والغرب برمته من جانب آخر، ما يجعل لتطوراتها ونتائجها، سواء بالإنتصار الكلي أو الجزئي أو الهزيمة الكاملة لروسيا، أو جمود الأوضاع الراهنة من حيث سيطرة القوات الروسية على أجزاء مهمة وحيوية من الأراضي الأوكرانية، والتكيف الغربي والدولي مع هذه السيطرة، تلك المتغيرات الإستراتيجية وغيرها سوف يتقرر على ضوئها مركز روسيا في النظام الدولي في السنوات القليلة القادمة، والأهم من ذلك الإطار الجديد الذي سوف يحكم النظام الدولي القادم وعلاقات القوى الكبرى وأوضاع الأمن والسلام في العالم.

المطلب الثالث: الحرب وضعف التنظيم المؤسسي الدولي: تجسد المنظمات والمؤسسات الدولية، التعبير القانوني للنظام الدولي القائم، التي يتم عبرها فرض القواعد والمعايير، وإنفاذ القرارات وتطبيقها، وعلى هذا، فإن المشكلة التي تواجه العالم في هذا الشأن، تتمثل في أن التطوير الذي يطرأ على القانون الدولي لا يجري بذات المقدار من المرونة الذي يتم فيه تطور النظام الدولي، وبالتالي، فإن تطور النظام، الذي يستند على موازين القوى، أو تغييره، يتم طبقا للقانون الدولي، لكن بشكل متأخر، أن محورية مركز الدولة في النظام الدولي لم تتغير، فهي التي تنشئ المؤسسات العاملة فيه، وهي التي تضع لها القواعد والأسس المتصلة بهذا العمل، وهي بذاتها، أي الدولة، من يكيفها ويعدلها، بل ويعطلها إن أقتضت مصالحها ذلك، كما أن بقاء هذه المؤسسات يظل مرتبطا بإرادة الدولة التي أوجدتها في الحياة الدولية.

وعلى الرغم من الإنتشار الواسع للمنظمات الدولية والإقليمية في عالمنا المعاصر، إلا أننا سوف نكتفي هنا بتناول منظمة الأمم المتحدة، بإعتبارها البنية التنظيمة الأساسية للنظام الدولي القائم، والتي يمكن قياس وتحليل آثار الحرب الأوكرانية على التنظيم المؤسسي الدولي من خلالها.

تدفع الحروب والأزمات الدول في العادة إلى اللجوء إلى الحوكمة العالمية، غير أن الكبرى منها فقط تملك القدرة على تغيير النظام الدولي، فقد قامت الدول المنتصرة بعد الحرب العالمية الأولى بإنشاء عصبة الأمم، وعندما أخفقت تجربة العصبة قبل وخلال الحرب العالمية الثانية،

دفعت نتائج الحرب الدول الكبرى نحو إنشاء منظمة الأمم المتحدة، التي تعمل منذ ذلك التأريخ وفق الأسس والمعايير التي حددها مؤتمرها الأول لعام ١٩٤٥، على الأقل في ظل حق النقض الذي مُنح للدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، والذي جنب العالم قيام حرب عالمية أخرى بين الدول الكبرى.[١] هكذا أستطاع نظام الأمم المتحدة البقاء، والنجاح في بعض جوانب التعاون الدولي، طوال العقود الثمانية الماضية، أما اليوم، وبسبب الحرب في أوكرانيا، فقد تفشل المنظمة مجددا في منع وقوع حرب عالمية ثالثة، خاصة في ظل إستمرار التوتر بين كل من روسيا الإتحادية والصين من جهة، والولايات المتحدة والدول الغربية من جهة آخرى، ولذلك فقد أزدادت المطالبات بضرورة إصلاح البنى المسؤولة عن صنع القرارات في الأمم المتحدة، وفي مقدمتها إستحداث آليات فعالة للتعاون بين القوى الكبرى، بسبب الحاجة إلى آليات جديدة تكفل تحقيق الأمن والإستقرار في العالم، ناهيك بالطبع عن آليات التعاون الأخرى المتعددة الأطراف، التي تتولاها أجهزة الأمم المتحدة المتخصصة، فقد سلطت الحرب الأوكرانية الضوء أيضا على أوجه القصور في فاعلية العمل الدولي المتعدد الأطراف، التي كانت لها تداعيات كبيرة على العديد من دول العالم، سواء كانت هذه التداعيات تتمثل في تضرر خطوط الإمدادات الغذائية، أو أضرار إقتصادية أخرى غير مباشرة طالت الكثير من الدول النامية.[٢]

لقد كانت الأمم المتحدة بحق أكبر الخاسرين من نشوب الحرب في أوكرانيا وإستمرارها، خاصة أن جميع الأطراف المنخرطة في هذه الحرب إنتهكت ميثاق الأمم المتحدة، وتصرفت كما لو أن المنظمة المسؤولة عن حفظ السلم والأمن الدوليين لم تعد موجودة، فروسيا إنتهكت الميثاق، عندما عمدت إلى إستعمال القوة ضد دولة ذات سيادة، رغم تحريم الميثاق المطلق لذلك، كذلك فعلت الولايات المتحدة وحلفاؤها، عندما قاموا بفرض عقوبات إقتصادية خارج أطر الآليات

[١] طارق الشامي، حرب أوكرانيا تضع الأمم المتحدة أمام لحظة محفوفة بالخطر، صحيفة الأندبيندنت، ٢٥ / شباط / ٢٠٢٣، في : https://2u.pw/piT5VxUb (٢٠٢٤/٤/٢٢)

[٢] عبد الله جمال، لماذا تتصاعد مطالب إصلاح الأمم المتحدة بعد الحرب الأوكرانية؟، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، ٢٦ / ٩ / ٢٠٢٣، في : https://2u.pw/2un4JxHz (٢٠٢٤/٤/٢٢)

المعمول بها ضمن نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة، ما أدى إلى إلحاق أضرار فادحة بدول وشعوب لا علاقة لها بالحرب.[١]

مع بداية عام ٢٠٢٢، برزت دلائل عديدة على إستعداد روسيا للدخول في حرب مع أوكرانيا، فأجرى مجلس الأمن عددا من المشاورات، لكنه لم يتخذ أي إجراء فعال لمنع وقوع الحرب، تاركا زمام الأمور بيد أطراف النزاع، ولم تكتفِ روسيا بإجتياح أوكرانيا وإنتهاك المادة (٢) من الفقرة (٤) من ميثاق الأمم المتحدة، بل إستغلت إمتيازها في إستعمال حق الفيتو لنقض مشروع قرار قدم للتصويت في المجلس بتأريخ (٢٥) شباط، لإجل إدانة الإجتياح الروسي لأوكرانيا، وهكذا، فقد كرس الفيتو الذي أستخدمته موسكو فشل مجلس الأمن تجاه إمكانية توصل أعضائه الدائمين إلى أي قرارات أو حلول بالتوافق، وبعد أن تطورت العلاقة بين الأعضاء من مرحلة التعارض الدبلوماسي إلى العداء الصريح فالمواجهة العسكرية غير المباشرة، إكتفى المجلس بإصدار القرار(٢٦٢٣) الذي يطلب عقد جلسة طارئة للجمعية العامة، وفقاً لمرجعية القرار(٣٧٧) الذي إتخذته الجمعية عام١٩٥٠، تحت عنوان "متحدون من أجل السلام". [٢]

وبدعم أمريكي كبير في الجمعية العامة، سعت أصوات الدول الحليفة للموقف الغربي إلى عزل روسيا، في حين فرضت عدد من القرارات إجراءات عقابية ضد موسكو، حيث أصدرت الجمعية قرارا بتأريخ (٧ نيسان ٢٠٢٢) يشمل إلغاء عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان، وفي (١٤ تشرين الثاني) أصدرت قرارا بتشكيل آلية تختص بالتعويضات لصالح أوكرانيا، لكن، وعلى الرغم من أن تمرير هذه القرارات قد تم بإغلبية كبيرة، فقد كانت هناك أيضا إنقسامات كبيرة بين الدول فيما يتعلق بكيفية تحميل روسيا المسؤولية، حيث إمتنعت العديد من دول عدم الإنحياز عن التصويت في الأساس، كما دعت الكثير من الدول التي تربطها علاقات إقتصادية وعسكرية بموسكو مجلس الأمن للتخفيف من الآثار غير المباشرة للحرب، خاصة ما يتعلق

---

[١] حسن نافعة، الحرب في أوكرانيا وحتمية إصلاح الأمم المتحدة، العربي الجديد، ٩ / ٧ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/1xzhd3tP (٢٠٢٤/٤/٢٣)

[٢] عائشة البصري، أستجابة الأمم المتحدة للغزو الروسي لأوكرانيا: فشل دبلوماسي وإنجازات إنسانية (قطر : المركز العربي للإبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢) ، ص ٢.

بأسعار الطاقة والغذاء، وهكذا فقد كانت الكثير من الدول مترددة إزاء العقوبات المفروضة على روسيا ولم تقم بتطبيها. [١]

إن إحتمالات تجديد الأمم المتحدة ومجلس الأمن تبدو اليوم ضئيلة، فبالنظر إلى إشتداد المنافسة الجيوسياسية، وتعمق الإستقطاب الدولي، أخذت الدول الأعضاء في المنظمة تختلف فيما بينها حول الكثير من الأولويات المتعلقة بالإصلاح، كتوسيع عضوية مجلس الأمن، وزيادة التمويل الخاص بعمليات حفظ السلام، وإعادة تشكيل آليات التعاون بين الدول الكبرى. [٢]

يقول سنان أولغن، الزميل في مركز كارنيغي لإبحاث السلام في أوروبا، في هذا الشأن: " أن تشكيل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يعكس عصرا مضى، فالدول الخمس التي تصادف أنها كانت على الجانب المنتصر في حرب عالمية قبل ثمانين عاما، تتمتع بحق النقض، ولم تمنح أي دولة أخرى مثل هذا النفوذ، وعلى سبيل المثال، أفريقيا ليس لها تمثيل في الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، الهند، إحدى أكثر الدول من حيث عدد السكان في العالم، ليس لها تمثيل، وأمريكا اللاتينية ليس لها تمثيل أيضا، كما لا توجد دولة واحدة ذات أغلبية سكانية مسلمة بين الدول الخمس دائمة العضوية في المجلس، وهذا لا يلبي احتياجات النظام الدولي الحالي."[٣] لقد أصبحت الأوضاع التي إنتهت إليها الأمم المتحدة اليوم شبيهة، إلى حدٍ كبير، بإوضاع عصبة الأمم في ثلاثينيات القرن الماضي، لإسباب عديدة، وفي مقدمتها عجز المنظمة الواضح عن منع لجوء الدول الكبرى للقوة العسكرية والعودة إلى زمن الأحلاف الإقليمية والدولية، لضمان أمنها ومصالحها، وتسوية الخلافات فيما بينها، بدلا من الإحتكام إلى القانون الدولي، وإستمرار التعاون من خلال المنظمات الدولية، وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، وفي الوقت الذي لم تؤدي الحرب الأوكرانية، حتى الآن، إلى إنهيار المنظمة بشكل

---

[١] طارق الشامي، حرب أوكرانيا تضع الأمم المتحدة أمام لحظة محفوفة بالخطر، صحيفة الأنديبندنت، ٢٥ / شباط / ٢٠٢٣، في : https://2u.pw/piT5VxUb (٢٠٢٤/٤/٢٤)

[٢] عبد الله جمال، لماذا تتصاعد مطالب إصلاح الأمم المتحدة بعد الحرب الأوكرانية؟، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، ٢٦ / ٩ / ٢٠٢٣، في : https://2u.pw/2un4JxHz (٢٠٢٤/٤/٢٤)

[٣] سيلين غيريت، لماذا تواجه الأمم المتحدة انتقادات بسبب أوكرانيا وغزة؟، موقع بي بي سي، ٢٤ / ١ / ٢٠٢٤ ، في : https://2u.pw/5lAnb2H1 (٢٠٢٤/٤/٢٤)

كامل، غير أن مجلس الأمن قد تحول إلى منبر لتناقضات الدول الكبرى، وللجدال والدعاية والدعاية المضادة بينها، في ظل الشلل التام الذي أصاب عملية صنع القرارات فيه.[١]

الخاتمة: نختتم هذا البحث حول الحرب الأوكرانيا، التي حاولنا فيها تحليل المضامين الإستراتيجية التي تقوم عليها حسابات الدول الكبرى الثلاث تجاه الحرب، وصولا إلى الآثار البعيدة الأمد التي سوف تتركها في السياسة الدولية، نختتم ذلك، بالتأكيد على مجموعة من الإستنتاجات، التي تمثل بإعتقادنا خلاصات تحتمل الصواب كما تحتمل الخطأ، كونها سوف تبقى خاضعة لمتغيرات الحرب وتحولات السياسة الدولية، وكما يلي:

سوف يكون لنجاح أو إخفاق الولايات المتحدة على صعيد حساباتها الإستراتيجية في الحرب الأوكرانية، أبلغ الآثار على مكانتها المستقبلية كدولة قائدة للنظام الدولي الليبرالي، ودولة مسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، ودولة ملتزمة بحماية حلفائها عبر العالم، وعلى هذا، فإن القيادة الأمريكية للعالم يمكن أن تتراجع بشكل دراماتيكي، إذا ما تعزز إخفاق الولايات المتحدة في أفغانستان بإخفاق جديد في أوكرانيا، ويمكن سحب ذلك أيضا على مستقبل الأوضاع حول تايوان، التي يمكن أن تتعرض فيها القيادة الأمريكية للإختبار أيضا.

سوف تبقى روسيا فاعلا جيوستراتيجيا رئيسيا ووحيدا في منطقتها، رغم حالة الضعف التي تعتريها، والتي يمكن أن يطول أمدها، ذلك أن مجرد وجودها، بنظامها السياسي وآيديولوجيته القارية– الأوراسية وقدراتها العسكرية الفائقة وثرواتها الطبيعية الكامنة، يؤثر بشكل كبير على جميع الدول المجاورة لها والتي تشكل الفضاء السوفييتي السابق، وهي تحمل اليوم أهدافا جيوبوليتيكية طموحة، يزداد إفصاحها عنها في هذه الحرب، فإذا ما تحقق لها النصر، فإنها سوف تأخذ بالتأثير الملموس في معظم شؤون السياسة الدولية.

يؤكد أي تحليل موضوعي رصين على حتمية إنتصار روسيا في الحرب، وذلك بالنظر إلى فارق القوة العسكرية الهائل الذي يفصلها عن أوكرانيا، هنالك بالطبع مقاومة أوكرانيا ضارية،

[١] عائشة البصري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧.

كما أن سلاسل إمدادات السلاح من قبل الغرب صوب كييف لم تنقطع بعد، على الرغم من أن وتيرتها قد أصبحت أضعف الآن، وقد يدفع الإصرار الغربي على دعم أوكرانيا، مع طول أمد الحرب، قد يدفع ذلك موسكو في مرحلة ما على إستخدام جزء من ترسانتها النووية التكتيكية، لحسم الحرب نهائيا، وعلى هذا، فإن سياق الحرب لابد أن ينتهي عسكريا لصالح روسيا، عاجلا أم آجلا، غير أن السؤال الأهم يتعلق بتكلفة هذا النصر.

لقد أوجدت الحرب الأوكرانية واقعا دوليا جديدا، على صعيد مجمل العلاقات الوظيفية بين الدولة المهيمنة وباقي أطراف النظام، إذ بفعل الحرب، أصبحت الولايات المتحدة مجبرة على التعامل مع تهديدات، بعضها قائم بالفعل وبعضها كامن، في آن واحد وعلى جبهتين رئيسيتين، الأولى في أوروبا بسبب التهديد الروسي، والثانية في آسيا بسبب التهديد الصيني، فبعد أن فرضت روسيا نفسها على الغرب بوصفها خصما حقيقيا لا يمكن تجاوزه، أصبح على الولايات المتحدة مراجعة أولوياتها تجاه ما تمثله العلاقة مع الصين من خصومة وصدام يجب تأجيله، وبالنظر إلى حالة الإستقطاب الآخذة بالتشكل، وعدم الإستقرار وعدم اليقين، لن يكون في مقدور الولايات المتحدة تحديد أصدقائها وأعدائها بسهولة، إذ سوف تكون مرغمة على التعامل مع علاقات شديدة التداخل والتضارب، مع ضرورة ترجيح علاقات التعاون مع إقليم ما من العالم، وضرورة تغليب علاقات التنافس مع إقليم ثاني، والإستعداد للحرب في أقليم ثالث، فضلا عن إعطاء حلفائها من القوى المتوسطة المزيد المزايا والمنافع.

أن تحول الحرب الأوكرانية، إلى حرب طويلة الأمد، يفتح الطريق أمام مختلف القوى الدولية، وفي مقدمتها روسيا والصين، لترقية مراكزها النسبية داخل النظام الدولي القائم، غير أن إحداث تغيير بنيوي في هيكل النظام لا يبدو بالأمر المتاح في المديين القصير أو المتوسط، ذلك أن التغيير الكامل للنظام يتطلب تغييرات شاملة على مستوى المؤسسات الدولية، وقواعد العمل الدولي، والهياكل والنظم الفرعية، وهي مهمة، فضلا عن كونها تبدو عسيرة حتى الآن، فإنها تحتاج مساحة زمنية طويلة جدا. في ظل الأنموذج الواقعي الجديد لعلاقات القوة العالمية، فإن الهدف الأساس لمعظم الدول الكبرى سوف يكون في تحقيق الهيمنة الإقليمية، ذلك أن فرضها

على المستوى العالمي سوف يكون صعبا على التحقيق، فالدول المهيمنة، سوف تتوافر لديها القدرات والوسائل التي تمكنها من وضع قواعد دولية جديدة وتطبيقها، والإستفادة من سيطرتها في المجالات الإقتصادية والعسكرية والتقنية، ولذلك، فإن قوى إقليمية كبرى قد تدخل في حروب ضد بعضها، إذا ما وجدت في الحرب ما يصون مكانتها الإقليمية ويحفظ لها سيطرتها على مواردها.

لا شك أن الحرب الأوكرانية قد أضفت الكثير من الأهمية على الأحلاف والتكتلات والتجمعات في العالم، بجميع صيغها وأنساقها، وخاصة تلك المتخصصة بالوظيفة الأمنية وذات الطابع الإقليمي، فقد عملت الحرب على إزدياد الأخطار، وتسريع سباقات التسلح، ومضاعفة ميزانيات الأمن والدفاع حول العالم أجمع، وعلى هذا، فقد وجدت معظم الدول في الأحلاف ما يلبي متطلبات أمنها وسلامتها، وهي بصدد إستحداثها، أو إعادة تشكيلها، أو تمتينها بقبول دول أخرى فيها، وذلك بسبب إدراك الدول لحجم التحديات الأمنية التي باتت تعصف بالعالم، والتي لا يمكن التصدي لها بعيدا عن آليات التعاون الأمني المتعدد الأطراف.

لقد كشفت الحرب الأوكرانية عن مدى العجز الذي باتت عليه منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمنع وقوع الحروب العدوانية وإيقافها، كما كان الإجتياح الروسية لأوكرانيا دافعا قويا لإحياء المطالب بضرورة إصلاح جوانب الإختلال التي تعتري أجهزة الأمم المتحدة في هذا الشأن، وعلى رأسها مجلس الأمن، ذلك أن آليات إدارة الصراع الموجودة بحوزة المجلس ليست فعالة، خاصة عندما يكون أحد أعضائه الدائمين طرفا في الحرب، فغالبا ما تنتهي جهود المجلس في هذه الحالات إلى الفشل، بسبب أحقية هذه الدول في نقض القرارات التي تدين حروبها، مثلما فشل المجلس في وقف وإدانة الهجوم الروسي على أوكرانيا، فضلا عن فشل المجلس والمنظمة ككل في إدارة المسائل المتعلقة بإمدادات الطاقة والغذاء، وشؤون الضحايا واللاجئين، وهو ما يعني أن الأخطار التي أصبحت تشكلها الحروب الكبرى على الأمن والسلم الدوليين، تتطلب اليوم إعادة إبتكار كاملة لمهام وأدوات وآليات الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها، التي لم تعد قادرة

بأوضاعها الحالية على القيام بدورها في منع الصراعات الثنائية الكبرى من التحول إلى حرب عالمية جديدة.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية

اولاً. الكتب :

١. إلياس طنوس حنا، الحرب الروسية على أوكرانيا في الميزان الجيوسياسي، في سيدي أحمد ولد الأمير وآخرون، التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٢-٢٠٢٣(قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٣).

٢. بافل باييف، الاتحاد الروسي كفاح من أجل التعددية القطبية وإغفال للعواقب!، في جرايمي هيرد وآخرون، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي (ابو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٣).

٣. جرايمي هيرد وبال دوناي، الأمن الدولي والقوى العظمى والنظام العالمي، في جرايمي هيرد وآخرون، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي (ابو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، ٢٠١٣).

٤. روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة عمر سعيد الأيوبي (بيروت : دار الكتاب العربي، ٢٠٠٩).

٥. زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي (عمان : الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٩).

٦. غراهام أليسون، حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديز؟ ترجمة إسماعيل بهاء الدين سليمان (بيروت : دار الكتاب العربي، ٢٠١٨).

٧. كينيث. ن. والتز، الإنسان والدولة والحرب، ترجمة عمر سليمان التل (ابو ظبي : هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة مشروع كلمة، ٢٠١٣).

ثانياً. الدوريات والمجلات والدراسات :

١. عز الدين عبد المولى، ديناميات الاحلاف والبحث عن توازن قوى عالمي جديد ، في سيدي أحمد ولد الأمير وآخرون، التقرير الاستراتيجي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ (قطر : مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٢٣).

٢. كليمنت ثيرمي، الأزمة الأوكرانية والنظام العالمي الجديد، دراسة تحليلية (الرياض : المعهد الدولي للدراسات الإيرانية ٢٠٢٢).

٣. أحمد جلال محمود عبده، السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو ، مجلة السياسة والإقتصاد - جامعة بني سويف (بني سويف: العدد ١٦ ، ٢٠٢٢).

٤. أحمد عليبه، كيف تطورت خرائط الحرب الروسية – الأوكرانية؟ ، في محمد عباس ناجي وآخرون، عام على الحرب الروسية-الأوكرانية: تحولات ومسارات (القاهرة :مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٣).

٥. أحمد يوسف، الأزمة الروسية الأوكرانية : نحو عصر جديد في العلاقات الدولية، في محمد العربي وآخرون، الحرب الروسية الأوكرانية والشرق الأوسط : الجذور والسياق والآفاق (الاسكندرية : مركز الدراسات الإستراتيجة - مكتبة الإسكندرية، ٢٠٢٣).

٦. الإستراتيجية الأمريكية في أوكرانيا وتداعياتها على العلاقة مع روسيا، تقدير موقف (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢).

٧. أندرو رادين وكلينت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي (كاليفورنيا : مؤسسة راند، ٢٠١٧).

٨. أولجبك كازانوف، مصالح حيوية: الأبعاد التاريخية والاستراتيجية للأزمة الروسية – الأوكرانية، مجلة اتجاهات الأحداث(ابو ظبي : العدد ٧ ، ٢٠١٥).

٩. بثينة محمد الزواهرة، ماذا قدمت حرب أوكرانيا للصين لتعزز السعي نحو نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب؟ ، تقرير تحليلي(لندن : مركز أبعاد للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢٣).

١٠. حسابات واشنطن في أوكرانيا ومحاولات أحتواء روسيا ،وحدة الدراسات السياسية (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢).

١١. خالد هنية، قراءة في الرؤية الأمريكية للحرب الروسية الأوكرانية (اسطنبول : المعهد المصري للدراسات، ٢٠٢٢).

١٢. خالد هنية، قراءة في الرؤية الأمريكية للحرب الروسية الأوكرانية ، وقلم وميدان (اسطنبول : المعهد المصري للدراسات، ٢٠٢٢).

١٣. طلال بن صالح بنان، حرب روسيا على أوكرانيا شرارة الحرب العالمية الثالثة على جبهة أوروبا: انحسار توازن الرعب وعودة نظام توازن القوى، مجلة آراء حول الخليج (جدة: العدد ١٦، ٢٠٢٢).

١٤. عائشة البصري، أستجابة الأمم المتحدة للغزو الروسي لأوكرانيا: فشل دبلوماسي وإنجازات إنسانية (قطر : المركز العربي للإبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢).

١٥. كريم القاضي، كيف نجحت الولايات المتحدة في تحقيق مكاسبها الاستراتيجية من حرب أوكرانيا؟، في محمد عباس ناجي وآخرون، عام على الحرب الروسية-الأوكرانية: تحولات ومسارات(القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٢٣).

١٦. مايكل باند لباوم، دروس في الحرب النووية المقبلة، ترجمة خضر محمد الدوري، مجلة شؤون سياسية، (بغداد : العدد ٨، ١٩٩٦).

١٧. محمد العربي، عودة الدبلوماسية الثلاثية: حرب أوكرانيا والطبيعة المركبة للعلاقات الصينية الروسية، في محمد العربي وآخرون، الحرب الروسية الأوكرانية والشرق الأوسط : الجذور والسياق والآفاق (الاسكندرية : مركز الدراسات الإستراتيجية - مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٢٣).

١٨. محمد العربي، عودة الدبلوماسية الثلاثية: حرب أوكرانيا والطبيعة المركبة للعلاقات الصينية الروسية، في محمد العربي وآخرون، الحرب الروسية الأوكرانية والشرق الأوسط : الجذور والسياق والآفاق (الاسكندرية : مركز الدراسات الإستراتيجية - مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٢٣).

١٩. ميشال نوفل، عالم ما وراء النزاع الأوكراني: عودة روسيا الكبرى (القاهرة : مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٣١، ٢٠٢٢).

٢٠. هو واي، النتائج المحتملة من حرب روسيا وأوكرانيا وخيارات الصين ، دراسة تحليلية (بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢).

ثالثاً. الانترنيت :

١. أسلام قاضي، قراءة فى المبررات الروسية للهجوم على أوكرانيا، السياسة الدولية، ٢٤ / ٢/ ٢٠٢٢، في: https://2u.pw/Lcwg5u3y

٢. أحمد عدنان الميالي، سياقات الحرب الروسية الاوكرانية من منظور جيوبولوتيكي، مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، ٢٤ / ٣ / ٢٠٢٢، في : https://mcsr.net/news738

٣. أحمد عليبه، أهداف الحملة العسكرية الروسية في أوكرانيا تتسع: ماذا بعد دونتسك واوغانسك؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٤ / ٢/ ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/iVUUgS7Y

٤. احمد قنديل ، هل تواصل الولايات المتحدة وروسيا سياسة حافة الهاوية في اوكرانيا ، ٢٠٢٢/١/٣ ، في : https://2u.pw/8M8KcGwg

٥. أحمد قنديل، الصين وروسيا .. هل هي شراكة بلا حدود في مواجهة الولايات المتحدة؟ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٩ / ٢ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/Zx83aVG

٦. أزمة أوكرانيا وتأثير الدومينو في تايوان، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، ١٥/ ٢ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/vqBlPbPo

٧. أزمة أوكرانيا بين روسيا والغرب: السيناريوهات المحتملة وخيارات موسكو، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، ٢٦ / ١٢ / ٢٠٢١، في:https://2u.pw/hqoVHCGv

٨. أزمة أوكرانيا وتأثير الدومينو في تايوان، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، ١٥/ ٢ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/vqBlPbPo

٩. انزلاق مُتسَارِع نحو مواجهة كبرى: اتجاهات الحرب الروسية في أوكرانيا وعواقبها المحتملة، مركز الإمارات للسياسات، أبو ظبي، ٥ / ١٠ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/rpMRTbkL

١٠. أوكرانيا: نحو حرب استنزاف طويلة تؤجج التنافس بين القوى الكبرى، مركز الجزيرة للدراسات، ١٥ / ٨ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/axTzCJ1M

١١. إيمان حشاد، الشراكة الصينية الروسية وتباين الموقف الصيني تجاه الحرب الروسية على أوكرانيا، المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٦ / ٢ / ٢٠٢٣ ، في : https://2u.pw/Ys3k1su3

١٢. تعقيدات موقف الصين من الحرب في أوكرانيا ومستقبل العلاقات مع روسيا، مركز الإمارات للسياسات، ١٤ / ٣ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/74xlTsds

١٣. حسام ابراهيم ، سياسة "الاحتواء ٢,٠مأزق واشنطن الاستراتيجي في أزمة أوكرانيا ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، ٢٧ فبراير ٢٠٢٢ ، في : https://2u.pw/aSQqDuzo

١٤. حسن أبو طالب، روسيا وتقسيم أوكرانيا: خطوة لتصحيح أخطاء التاريخ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٣ / ٢ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/hy4ADFQq

١٥. حسن أبو طالب، حرب أوكرانيا وحدود التغيير المنتظر في النظام الدولي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٧ / ١٢ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/eTPiha

١٦. حسن نافعة، الحرب في أوكرانيا وحتمية إصلاح الأمم المتحدة، العربي الجديد، ٩ / ٧ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/1xzhd3tP

١٧. شيماء عبد الحميد، التحول من الحياد والترقب إلى الانخراط والوساطة حسابات الصين تختلف في الحرب الأوكرانية، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا) ، ٢٦ / ٤/ ٢٠٢٣، في : https://2u.pw/8CLOh826

١٨. سيلين غيريت، لماذا تواجه الأمم المتحدة انتقادات بسبب أوكرانيا وغزة؟، موقع بي بي سي، ٢٤ / ١ / ٢٠٢٤ ، في : https://2u.pw/5lAnb2H1

١٩. سامح راشد، مآلات النظام العالمي بعد الأزمة الأوكرانية أو مسار ومصير النظام العالمي.. إلى أين؟ ، مجلة شؤون عربية، العدد ١٩٢، ٣ / ١٢ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/kusVLoxy

٢٠. كيف تنعكس الحرب الأوكرانية على الأمن القومي الأمريكي ، إنتر ريجونال للتحليلات الإستراتيجية، ٢٣ مارس ٢٠٢٢ ، في : https://2u.pw/4fGpoX2u

٢١. عبد الله جمال، لماذا تتصاعد مطالب إصلاح الأمم المتحدة بعد الحرب الأوكرانية؟، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين، ٢٦ / ٩ / ٢٠٢٣، في : https://2u.pw/2un4JxHz

٢٢. طارق الشامي، حرب أوكرانيا تضع الأمم المتحدة أمام لحظة محفوفة بالخطر، صحيفة الأنديبندنت، ٢٥ / شباط / ٢٠٢٣، في : https://2u.pw/piT5VxUb

٢٣. فليب جروس وستيفان ديلوري فينسان توريه، الخيارات الثلاثة للاستراتيجية الروسية في حرب أوكرانيا، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، ٩ / ٣ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/p8Jpt66o

٢٤. محمد فايز فرحات، الحسابات الصينية في الأزمة الروسية – الصينية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ، ٢٦ / ٢ / ٢٠٢٢ ، في : https://2u.pw/CG1wSrRd

٢٥. نهاية حقبة ما بعد الحرب الباردة: مغامرة روسيا في أوكرانيا تعيد تشكيل النظام العالمي برمته، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٨ / ٢ / ٢٠٢٢، في : https://2u.pw/NJ3cXSHh